الاشراف العام
د.حيدر الزاملي
رئيس التحرير
غزوان الظالمي

العدل والمجتمع
Justice & society
شهرية تصدر عن وزارة العدل
توزع مجانا

السنة الثانية
العدد 20
كانون الثاني 2017
الصفحات
8
WWW.moj..gov.iq

العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

لدى استقباله السفير البريطاني في العراق والوفد المرافق له

وزير العدل: وزارة العدل ساندت القوات الامنية في محاربة داعش عربيا ودوليا

اكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان وزارة العدل قدمت دورا مساندا للقوات الامنية في حربها على داعش عربيا ودوليا، مشيرا الى ان الموقف الحكومي على الصعيدين (السياسي والامني) في مجال محاربة الارهاب تكلل بإجماع عالمي داعم له.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي، اليوم الاربعاء، سعادة السفير البريطاني في العراق فرانك بيكر والوفد المرافق له، مشيدا بالدعم والمساندة الدولية المقدمة للعراق على المستويين الاقليمي والدولي.

وقال السيد الوزير: ان وزارة العدل تقوم بدور محوري في ملف الحرب على الارهاب باعتبارها جهة تنفيذية تتولى ملف تنفيذ احكام القضاء والقانون بحق كل من تسول له نفسه العبث بامن البلد، اضافة الى تكليفها بمهام ملف حقوق الانسان، وقد حققنا في هذا الجانب مهمة المشاركة في الحافل العربية والدولية للمساهمة في تجريم الارهاب وتشريع القوانين التي من شأنها تجفيف منابع الارهاب ماديا وفكريا.

واوضح السيد الوزير: ان الوزارة بجميع كوادرها حققت منجزا مهنيا كبيرا في التصدي لمهام العمل المضاعفة الموكلة لها والتي تضاعفت بعد تطبيق برنامج (الاصلاح الحكومي)، اضافة الى تصديها لملف تنفيذ القصاص بالارهابيين والجناة.

ونوه السيد الوزير الى ان الحكومة دعمت قوة واستقلالية القضاء وتطبيق القانون العراقي، واهمية توفير الدعم اللازم للعمل، مبينا ان هنالك قضايا عدة افرزها تواجد عصابات داعش تستدعي ان يساهم القضاء بحسمها بمشاركة المؤسسات الحكومية الاخرى ذات العلاقة.

من جانبه، اكد سعادة السفير البريطاني في العراق السيد فرانك بيكر، ان المجتمع الدولي يؤازر العراق في حربه ضد الارهاب، كونه يدافع عن الامن العالمي، مبينا ان المرحلة المقبلة والتي ستلي تحرير نينوى من سيطرة عصابات داعش تتطلب وقفة موحدة لاعادة الحياة الى المدن المحررة وتوفير الخدمات اللازمة لها.

ودعا الى اهمية ان تساهم وزارة العدل ومجلس القضاء في تحقيق العدالة الانتقالية لمرحلة ما بعد داعش، وايجاد ضمانات تتلاءم مع فصل المنتمين لداعش عن غيرهم من المواطنين الابرياء، من اجل ايقاع العقوبة بحق الارهابيين وانصاف المدنيين، بما يحقق ضمانة لتحقيق القانون وعدم عودة الارهاب من جديد.

نجاح المفاوضات بخصوص انهاء ملف النفط مقابل الغذاء

وزارة العدل: حسم الدعاوى الخارجية من اولويات عمل الوزارة

قال اعلام وزارة العدل: ان من اهم الملفات التي تقوم الوزارة بمتابعتها وانجازها وحسب القانون هو ملف الدعاوى الخارجية واكمال حسمها باتجاه مصلحة العراق.

وان مايقرب من عشرين دعوى تم حسمها بالفترة الاخيرة لصالح العراق، نتيجة للجهد الاستثنائي الذي تبذله كوادر الدائرة القانونية، وباشراف ومتابعة مباشرة من قبل السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي.

يذكر انه قد تم خلال اليومين الماضيين حسم ملف دعاوى النفط مقابل الغذاء بعد التخويل الحاصل من مجلس الوزراء للوفد المفاوض المشكل من قبل وزارة العدل بمشاركة وزارة الخارجية والذي تشكل من السيد المستشار احمد المعيني مدير الدائرة القانونية، والسيد قيس العامري المستشار في وزارة الخارجية بالتفاوض لتخفيض الاتعاب وانهاء الملف لاكمال الاجراءات القانونية المطلوبة من قبل الامم المتحدة، وبعد حصول موافقة السيد رئيس مجلس الوزراء فقد تم تخفيض مايقرب من ٨٠٪ من المبالغ المترتبة على هذه الدعوى، بالاضافة الى استعادة مبلغ بحدود ١٥٠ مليون دولار الى العراق نتيجة لحسم هذا الملف.

وقال اعلام الوزارة: ان السيد وزير العدل الدكتور حيدر الزاملي اكد ان الوزارة ماضية لحسم جميع ملفات الدعاوى الخارجية المتأخره وان يكون اتجاه الحسم لصالح العراق وانه يشرف بشكل مباشر على مجريات العمل مع الكوادر المتقدمة في الوزارة، أملين بالقريب العاجل انهاء هذه الملفات المهمة.

ناقش خطة الوزارة خلال جلسة مجلس العدل لشهر كانون الاول

وزير العدل يوجه بوضع استراتيجية لعام 2017 للانتقال بعمل الوزارة الى الاسلوب الالكتروني

وجه وزير العدل د. حيدر الزاملي، بوضع استراتيجية عمل شاملة للدوائر العدلية بهدف رفع مستوى ادائها خلال العام المقبل 2017، وبما يحقق تطبيق برنامج المكننة الإلكترونية فيها تماشيا مع توجه تفعيل حكومة المواطن.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال جلسة مجلس العدل لشهر كانون الاول، والتي حضرها وكيل الوزارة/ وكالة السيد حسين الزهيري ورئيس مجلس شورى الدولة الاستاذة سامية كاظم، والمفتش العام السيد حسن العكيلي، والسادة المدراء العامون للدوائر العدلية.

وقال السيد الوزير: ان اغلب الدوائر العدلية ذات الطابع الخدمي انجزت قدرا كبيرا من اعمالها في مجال الارشفة الالكترونية، تمهيدا لتطبيق هذا البرنامج في مجال عملها وانجاز معاملات المواطنين بالسرعة الممكنة، مبينا ان الوزارة بصدد تفعيل القوانين الجديدة لانجاز مشاريعها المؤجلة بسبب التقشف الحالي ضمن الموازنة المالية، عبر ايجاد البدائل المتاحة وفقا للقانون. وناقش السيد الوزير مع مدير عام دائرة التسجيل العقاري والمفتش العام في الوزارة الالیات المتبعة في تحصين املاك المواطنين، لافتا الى ان الشروع بتطبيق برنامج المكننة الالكترونية في دائرة التسجيل العقاري واعتماد (البطاقة العقارية) وما تحمله من مميزات أمان من شأنها منع التلاعب بعائدية العقارات الخاصة بشكل نهائي.

وأوعز السيد الوزير بتقديم تقارير دورية عن الدوائر العدلية في المناطق المحررة من اجل تقييم الاضرار واحتياجاتها المادية والبشرية من اجل توفيرها بالتعاون من المراكز المسيطرة في هذه المحافظات والمباشرة باستئناف العمل فيها دعما للعوائل النازحة والمهجرة فيها، وفقا للتوجيهات الحكومية بتكريس جميع جهود المؤسسات الرسمية وبما يساهم باعادة الحياة اليها، واشار السيد الوزير الى اهمية اعادة النظر بخطط دائرة رعاية القاصرين وسبل الاستثمار الامثل لاموال هذه الشريحة، بما يحقق نماء آمن يتلائم مع توجه وسياسة السوق المحلية وباساليب اقتصادية توفر اكبر قدر من الفائدة لهم عبر عقد مجلس رعاية القاصرين وبالتشاور مع الجهات الحكومية ذات العلاقة وفقا للسقوف القانونية المحددة لهذه الشريحة من المجتمع.

وزير العدل: التحديات بملف السجون تتطلب تطبيق خطة الاصلاح الشامل

اكد وزير العدل د.حيدر الزاملي، على وضع خطة استراتيجية شاملة لمراجعة وتطوير واقع عمل دائرة الاصلاح العراقية، من اجل اعادة تقييم عمل هذه الدائرة للتصدي للتحديات التي تواجه هذه المؤسسة الهامة.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال ترأسه، اليوم الاثنين، في مقر الوزارة اجتماعا خاصا باللجنة الوزارية المشكلة لتقييم عمل دائرة الاصلاح العراقية، مبينا ان الغرض من تشكيل هذه اللجنة فحص جودة الاداء وتقويم الدائرة والأقسام التابعة لها بالإضافة الى فحص خطة العمل (إداريا وامنيا ولوجستيا).

واوضح السيد الوزير، ان الاجتماع ناقش جميع جوانب العمل الخاصة بدائرة الاصلاح العراقية من جميع الجوانب ومنها تسهيل عمل اللجنة من قبل الدائرة من اجل انجاز مهام العمل الموكلة بها، مبينا ان هذه الخطة من شأنها تصحيح مسار العمل في الدائرة ووضعه في مساره الصحيح، من خلال ايجاد اليات عمل مبسطة مع جميع الجهات الرسمية والانسانية التي يرتبط عملها بالدائرة، وبالتنسيق مع مكتب المفتش العام في الوزارة، بدوره، وعد السيد مدير عام دائرة الاصلاح العراقية، بتوفير جميع احتياجات اللجنة المشرفة على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للوزارة، مؤكدا ان هذه اللجنة ستقدم العون اللازم في دعم الدائرة مستعرضاً منجزاتها خلال الفترة الماضية، والتي تحقق من خلالها ضبطا لملف الامني برغم قلة التخصيصات والكادر الوظيفي في ظل الظرف المالي الصعب. يشار الى ان اللجنة الوزارية شكلت بتوجيه من وزير العدل د. حيدر الزاملي وبرئاسته، وبعضوية مجلس شورى ومكتب المفتش العام وقسم المتابعة والتنسيق وقسم الجودة وقسم حقوق الانسان، وممثل عن الدائرة القانونية، وممثل عن دائرة التخطيط العدلي، وممثل عن قوة حماية وزارة العدل.

خلال لقائه وفد الحكومة الفلندية

وزير العدل: عقد اتفاقيات دولية مهم لتطوير العلاقات ونسعى لتوقيع اتفاقيات لاسترداد المطلوبين للقضاء

أكد وزير العدل د.حيدر الزاملي، إمكانية عقد اتفاقيات دولية لاسترداد المطلوبين للقضاء، وكذلك آليات خاصة بإعادة العراقيين المهاجرين ممن لم يحصلوا على موافقات أصولية لإقامة في دول الخارج.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال لقائه، اليوم الاحد، وفد الحكومة الفلندية في مكتبه الرسمي، مشيرا الى ان الوزارة تعمل حاليا على وضع برامج تثقيفية مع الجهات الرسمية والمنظمات الانسانية، للتعريف بالانتصارات المتحققة في القضاء على المجاميع الارهابية، واطلاع الجاليات في الخارج لعكس صورة حقيقية عن الانتصار المتحقق بعد تحرير اغلب المناطق من سيطرة داعش.

وقال السيد الوزير: ان الحكومة بصدد عقد اتفاقيات مع دول العالم لاسترداد الاشخاص المطلوبين للقضاء العراقي.

كذلك بين ان الاتفاقيات الحكومية الخاصة باعادة العراقيين المهاجرين من الخارج ليست اجبارية وستكون وفقا لرغبتهم من الذين لا يحصلون على موافقات اصولية للجوء من البلدان التي يتواجدون فيها وحسب التسهيلات التي تقدمها الحكومة العراقية لهم.

بدوره، اكد الوفد الزائر برئاسة وكيلة وزير الداخلية الفلندية بيفي نيرك و السفيرة بايفي المسؤولة عن العلاقات مع العراق في وزارة الخارجية، والسفير يارنو سيريولا رئيس دائرة الشرق الاوسط وشمال افريقيا في وزارة الخارجية، والسيد ايرو ممثل دائرة الهجرة في وزارة الداخلية، والسيد كالي ممثل ادارة الشرطة، استعدادهم للتعاون مع الحكومة العراقية في مساعدتها لعودة الاشخاص الراغبين بالعودة.

يشار الى ان اللقاء حضره نائب رئيس مجلس شورى الدولة المستشار د. كريم خميس، ومدير عام دائرة العلاقات العدلية السيد كامل امين.

ارادة العراق تنتصر

د. حيدر الزاملي

تحديات كبيرة واجهت الحكومة خلال عام ٢٠١٦، والذي شابته الكثير من الاحداث وانعكست بواقع الحال على وزارة العدل، وفي مقدمتها الجوانب الامنية والاقتصادية والمطالب الشعبية، وفي وسط هذه الاوضاع المتسارعة كانت رؤيتنا واضحة باتجاه المشاركة في صناعة النصر، عبر بذل الجهود وتكريس العمل الجاد ليحقق النصاب اللازم لدعم العمل الحكومي على المستويين المحلي والعالمي.

وتحقق لنا في هذا العام منجز كبير بنقل مقر الامانة العام لاتحاد العربي للتحكيم التجاري من القاهرة الى بغداد، والتي من شأنها ان توجد مركزا للتحكيم التجاري وتعزيز دور الاستثمار في العراق، وجاء انعقاد المؤتمر الثالث للاتحاد العربي للتحكيم الدولي الثالث في بغداد، والذي حضرته فعالياته شخصيات سياسية حكومية واخرى عربية وعالمية ليكلل هذه المجهودات الكبيرة ويضع بصمة واضحة لدور الوزارة في بناء منظومة عربية مركزها العراق للتقاضي الدولي تساهم في تعزيز دور البلد عربيا ودوليا، اضافة الى توفيرها مبالغ مالية طائلة تنفق على ملف التقاضي الدولي.

واكمالا لدور الوزارة في مجال الملفات الخارجية المتعلقة بتمثيل الحكومة في المحافل الدولية، حيث بعد الحدث الابرز بترأس العراق لمجلس وزراء العدل العرب في دورته الـ(٣٢) المنعقدة في القاهرة، والتي تحقق من خلالها تمرير مقررات الجلسة بالإجماع وجعلها حيز النفاذ والإعداد وكان من اهمها قوانين مكافحة الارهاب وتجفيف منابعه الفكرية والمالية بالاضافة الى القوانين المختصة بحقوق الانسان. بالاضافة الى المنجز الكبير المتحقق في النجاح بالمفاوضات الخاصة بإنهاء ملف النفط مقابل الغذاء لصالح العراق، الذي جاء متزامنا مع انتصارات القوات الأمنية المتحققة على الجماعات الإرهابية، فكانت وزارة العدل الجهة السائدة لهذه الانتصارات في الجبهتين الداخلية والخارجية.

وان التحدي الكبير الذي يواجهه العراق في التصدي للهجمة الشرسة لتنظيم داعش تتطلب موقفا موحدا من مؤسسات الدولة مماثلة لما حققته القوات الأمنية ورجال الحشد الشعبي الذين اخذوا على عاتقهم الدفاع عن تراب العراق وتحريره من تواجد العصابات الارهابية.

تكملة الكلمة ص٤

2 وزير العدل يدعو لمشاركة القانونيين العراقيين بملف التحكيم
3 وزارة العدل: ملتزمون بتطبيق معايير حقوق الانسان في التعامل مع النزلاء وفقا للقانون
4 مدير المعهد القضائي يناقش تعزيز المناهج الاكاديمية بأحدث المستجدات القانونية
5 نادي شباب العدل الرياضي لفئة المقدين يحقق فوزه الاول

خلال جلسة مجلس العدل الاستثنائية لشهر كانون الاول لعام 2016

وزارة العدل تعلن عن التصويت بالإجماع على خطتها الاستثمارية لعام 2017

إعـلام وزارة الـعـدل: ان رئـيـس الجـلـسـة اسـتـعـرضـت جـمـيـع مـحـاور الخـطـة الاسـتـثـمـاريـة الخـاصـة بـالـوزارة والـدوائـر الـعـدلـيـة لـعـام 2017

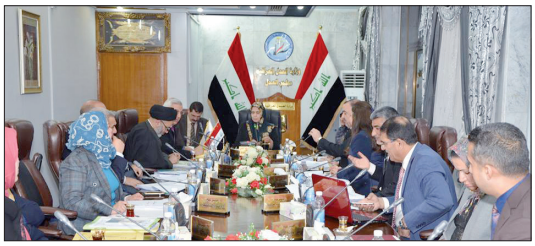

صوّت أعضاء مجلس العدل، اليوم الخميس، بالإجماع على الخطة الاستثمارية لعام 2017.

وقال إعلام الوزارة، ان عملية التصويت تمت خلال جلسة مجلس العدل الاستثنائية العاشرة لعام 2016، والتي ترأستها رئيس مجلس شورى الدولة الاستاذه سامية كاظم بالنيابة عن وزير العدل د. حيدر الزاملي، وبحضور وكيل الوزارة/ وكالة السيد حسين الزهيري، ومفتش عام الوزارة/ وكالة السيد حسن العكيلي، والسادة مدراء الدوائر العدلية.

واضـاف: ان رئيس الجلسة استعرضت جميع محاور الخطة الاستثمارية الخاصة بالوزارة والدوائر العدلية لعام 2017، ونوهت الى ان خطة الوزارة ضمنت مراعاة تنفيذ الاهداف الاستراتيجية للدوائر العدلية وفقا للموازنة المالية المحددة للعام المقبل، وبما يتلاءم مع البرنامج الحكومي الذي يقتضي تحقيق جوانب الاصلاح الشاملة.

خلال لقائه نقيب المحامين وعدد من الشخصيات القانونية والرسمية

وزير العدل يدعو لمشاركة القانونيين العراقيين بملف التحكيم

دعا وزير العدل د. حيدر الزاملي، الى ضرورة تعزيز التعاون مع نقابة المحامين العراقيين في الجوانب التنظيمية المتعلقة بعمل الوزارة داخليا وتاطير اسس العمل الخاصة بانتقال الامانة العامة للاتحاد العربي للتحكيم التجاري الى العراق، واهمية اشراك النقابة في تفعيل المتعلقات القانونية المتعلقة بعملها على خلفية المقررات والاتفاقيات الحكومية الموقعة محليا ودوليا.

اعلن السيد الوزير عن ذلك لدى لقائه السيد نقيب المحامين العراقيين الاستاذ محمد الفيصل وعدد من اعضاء النقابة وحضور عدد من الشخصيات بينهم مفتش عام الوزارة السيد حسن العكيلي، والمستشار السيد احمد المعيني، ومدير عام دائرة الوقائع السيد كامل امين والامين العام للاتحاد العربي للتحكيم التجاري المستشار كزار الربيعي، اليوم السبت، في مقر نقابة المحامين العراقيين والذي استعرض خلاله مجريات ترؤس العراق لمجلس وزراء العدل العرب في القاهرة، بدورته الـ(32)، والمنجزات المتحققة خلاله.

واكد السيد الوزير، ان الوفد العراقي قد حقق نجاحات كبيرة في مقدمتها التصويت على جميع مقررات الجلسة، واعادة انتخابه في المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب، وهذا الامر بحد ذاته يعد تقدما للعراق بعد ان حجبت عنه رئاسة هكذا محافل ضمن الجامعة العربية.

واوضح السيد الوزير: ان الحيز الكبير الذي لعبه الوفد العراقي في مجلس وزراء العدل العرب الاخير، تحقق من خلاله التصويت بالاجماع على عدد من المقررات التي تجرم الارهاب ومصادر تمويله المالي والفكري بهدف تجفيف منابعه، اضافة الى التحرك نحو افتتاح فرع للمحكمة العربية للتحكيم التجاري المرتبطة بملف التحكيم الدولي سعيا لايجاد قاعدة تشريعات ومنصة قانونية لجذب الاستثمار الخارجي.

وافاد السيد الوزير: ان مشاركة نقابة المحامين العراقيين ستتجسد من خلال التواجد والمشاركة الفعلية ضمن الاتحاد العربي للتحكيم التجاري بالخبرات القانونية الوطنية، للدفاع عن العراق عبر هذه المؤسسة وغلق ملف التقاضي الخارجي عبر شركات المحاماة الاجنبية.

خلال استقباله (تحالف مؤسسة عطاء بلا حدود)

وزير العدل: ملف حقوق المرأة والطفل من اولويات عمل الوزارة

اكد وزير العدل د.حيدر الزاملي، ان الحكومة ركزت على تصحيح مسار حقوق الانسان بعد سقوط الدكتاتورية عام ٢٠٠٣، وفي مقدمتها ملف حقوق المرأة والطفل.

ذكر ذلك خلال استقباله في مكتبة الرسمي وفدا ممثلا لـ(تحالف مؤسسة عطاء بلا حدود)، المشكل من اغلب محافظات العراق، مبينا ان المرأة والطفل يعدان الركيزة الاساس للأسرة العراقية ويجب منحهما جميع استحقاقاتهم لبناء مستقبل البلاد، وطي صفحة الارهاب.

واوضح السيد الوزير: ان الوزارة شرعت بوضع معايير جديدة للتعامل مع استحقاقات النساء والاطفال من النازحين والمهجرين ومنحهم متطلبات العيش الكريم لهم بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لضمان توفير جميع احتياجاتهم.

ولفت السيد الوزير الى ان التوجيهات صدرت لدائرة الاصلاح العراقية بتوفير احتياجات النزيلات المنصوص عليها قانونيا بعين الاعتبار والتركيز على ملفات التاهيل، انطلاقا من كونها مؤسسة اصلاحية هدفها اصلاح النزلاء ليكونوا مواطنين صالحين يساهمون في بناء المجتمع بعد انتهاء فترة محكوميتهم.

يشار الى ان ملفات وزارة المرأة انضوت تحت وزارة حقوق الانسان (الملغاه) التي تم دمج ملفاتها بوزارة العدل وفقاً لمسار الاصلاحات الحكومية.

خلال استقباله وفداً ممثلا لعشائر محافظة واسط

وزير العدل: احتياجات المواطنين من الدوائر الخدمية تتصدر الاستراتيجية السنوية للوزارة

اكد السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي، ان استراتيجية عمل الوزارة السنوية تضع ضمن أولويتها توفير احتياجات المحافظات من الدوائر العدلية، وفقا للزيادة السكانية لكل منها.

وقال السيد الوزير في كلمة له مع الوفد الزائر، ان الوزارة عملت خلال الفترة الماضية على تعزيز أطر التعاون مع الحكومات المحلية في المحافظات، وبما يساهم في تقديم الخدمات لمواطنيها، وتحديد الاولويات ضمن احتياجاتها من الدوائر العدلية سعيا لتقديم افضل الخدمات للمواطنين.

واوضح السيد الوزير: ان الازمة المالية اثرت بشكل كبير على الخطة الاستثمارية للوزارة، وعلى مستوى البنى التحتية لدوائرها ومؤسساتها في بغداد والمحافظات، بسبب زيادة الطلب مع قلة البنايات والدرجات الوظيفية المخصصة لجوانب الاستحداث والشطر الذي يطرأ على الدوائر العدلية.

من جانبه اشاد الشيخ نجم عبد التميمي مدير مكتب مجلس الاعيان والحكماء في محافظة واسط، طلبا للسيد الوزير بافتتاح دوائر عدلية في المحافظة وبالمناطق ذات الزخم السكاني العالي من اجل توفير الخدمات لساكنيها.

وبدوره، اثنى الوفد الزائر على الدور الانساني والخدمي الذي تلعبه الوزارة، والنشاط الكبير الذي يتحلى به وزير العدل د.حيدر الزاملي، في تلبية متطلبات خدمة المواطنين والعشائر في المحافظات، والتفاعل مع احتياجاتهم.

وفي ختام اللقاء قدم الوفد الزائر باسم اهالي محافظة واسط درع مجلس الاعيان والحكماء الى السيد الوزير تثمينا للجهود المبذولة من قبل وزارة العدل في تقديم الخدمات للمواطنين وتوفير احتياجاتهم المستحدثة من الدوائر في الاقضية والنواحي.

خلال المؤتمر الصحفي المنعقد في نقابة المحاميين العراقيين بشأن جلسة مجلس وزراء العدل العرب الدورة (32)

وزير العدل: العراق حقق الزخم اللازم بترأسه مجلس وزراء العدل العرب بدورته الـ(32)

اكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان العراق حقق الزخم اللازم بترؤسه جلسة مجلس وزراء العدل العرب بدورته الـ(٣٢/ ٢٠١٦-٢٠١٧) من خلال ايجاد تشريعات وقرارات خاصة بمكافحة الارهاب، وايجاد ارضية للتعاون العربي.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال المؤتمر الصحفي المنعقد على قاعة نقابة المحامين العراقيين، وبحضور نقيب المحامين الاستاذ محمد الفيصل ونخبة من القانونيين والحقوقيين، وشخصيات رسمية ممثلة لوزارة العدل بينهم المفتش العام للوزارة السيد حسن العكيلي والمستشار السيد احمد المعيني ومدير عام دائرة الوقائع العراقية السيد كامل امين، والامين العام للاتحاد العربي للتحكيم التجاري المستشار كزار الربيعي، كذلك السيدة وكيلة نقابة المحامين والسادة اعضاء مجلس الادارة.

واستعرض السيد الوزير خلال المؤتمر ابرز الانجازات التي حققتها وزارة العدل، خلال ترؤس العراق لجلستي المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب والجلسة الرئيسية للمجلس، مشيرا الى مشروع قانون مكافحة الارهاب وحماية ومساعدة ضحايا الاعمال الارهابية، ومشروع البروتوكول العربي لمكافحة الاتجار بالبشر وخاصة النساء والاطفال، بالاضافة الى بروتوكول لمنع ومكافحة القرصنة والسطو المسلح، والحد من انتشار الاسلحة في المنطقة العربية، وتنظيم نقل وزراعة الاعضاء البشرية ومكافحة الاتجار بها، ومنع ومكافحة الاستنساخ البشري.

واضاف السيد الوزير: ان ترؤس العراق لجلسة مجلس وزراء العدل العرب بدورته الـ(32) هي بداية لعودة العراق لموقعه في المحافل العربية وممارسة دوره الرئيسي بين اشقائه، مبينا ان الوزارة تسعى الى جذب المراكز التحكيمية الى العراق ليكون حاضنة رئيسة لها، بعد النجاح الذي حققته في نقل مقر الاتحاد العربي للتحكيم التجاري الى بغداد.

ودعا السيد الوزير: نقابة المحامين الى ممارسة دورها في مهام الاتحاد العربي للتحكيم التجاري، واعداد المحامين في هذا المجال، معتبرا نقابة المحامين العراقيين جهة داعمة لمشاريع وزارة العدل، الهادفة الى خدمة الناس وضمان حقوقهم.

من جانبه اشاد نقيب المحامين العراقيين محمد فيصل، بالجهود الكبيرة لوزير العدل د. حيدر الزاملي في انجاح مهام الوزارة خلال جلسة مجلس وزراء العدل العرب وترؤسه لاجتماعاته، بالاضافة الى جهوده الكبير في نقل مقر الاتحاد العربي للتحكيم التجاري الى بغداد، مؤكدا دعم الاتحاد في انجاح مشاريع الوزارة في تقديم افضل الخدمات للمواطنين وحماية حقوقهم.

واختتم المؤتمر بتكريم السيد نقيب المحامين للسيد وزير العدل والوفد المرافق له ممن شاركوا في جلسة مجلس وزراء العدل العرب بدورته الـ(32) والتي اقيمت في مقر الامانة العامة للجامعة العربية بالقاهرة.

عيد الجيش 2017 نصر العراق المؤزر على الإرهاب

تمر علينا في السادس من كانون الثاني الحالي ٢٠١٧ الذكرى السادسة والتسعين لتأسيس الجيش العراقي الباسل، ونحن نعيش غمرة الانتصارات الكبيرة المتحققة على الإرهاب وهو يلفظ أنفاسه الأخيرة في معركة تحرير الموصل الحدباء. وبهذه المناسبة العطرة نزف أزكى التهاني والتبريكات للجيش العراقي الباسل الذي روى بدمائه الطاهرة على مر التأريخ أرض الوطن دفاعا عن حياضه فهو السور والدرع الحصين ضد هجمات المعتدين الذين تكسرت نواياهم الشريرة على صخرة صموده. أخوتي رجال الجيش بكل صنوفكم نقف معكم بالروح والدماء وكل ما نملك ونعلم بأننا لن نوفيكم جزءا بسيط من عظيم المآثر التي سطرتموها في التصدي لأشرس هجمة تعرض لها البلد على مر التاريخ، وفي غمرة الأفراح بتحرير الأرض لا يسعنا إلا أن نستذكر شهدائنا ونقف حدادا في حضرة أرواحهم الطاهرة التي عمدت حرية الوطن. وفي هذه الذكرى العزيزة على قلوبنا في عيد الجيش العراقي الأغر لا يسعني إلا أن أحيي المرأة العراقية التي دفعت بزوجها وأخيها وابنها إلى سوح المعارك للدفاع عن الأرض والمقدسات، ولم تكتفي بهذا الدور فحملت السلاح جنبا الى جنب مع المقاتلين لتسطر أروع المآثر فكانت الشهيدة وكانت خلف خطوط القتال تعالج الجرحى وتعد الطعام للقوات الأمنية والحشد الشعبي فكان لها النصيب الأكبر من (خطة النصر). ونأمل أن يكون مقدم عام ٢٠١٧ خيرا على العراق بان تضع الحرب أوزارها وتكتب فيه نهاية الإرهاب وقوى الظلام من دواعش وظلاميين الذين دنسوا ترابنا الطاهر وارتكبوا الجرائم البشعة بحق الشيوخ والنساء والأطفال وهدموا الأضرحة والمساجد ... وهنا لا يفوتنا ذكر إن الإعلام الوطني ساهم بتأطير الحالة الوطنية وتلاحم الجيش مع الشعب ونقلها بالصورة والصوت عبر وسائل الإعلام العراقية الى العالم اجمع، ليبقى الجيش سورا للوطن.

د. حيدر الزاملي
وزير العدل

خلال استقباله الطلبة الأوائل في كليات جامعة واسط

وزير العدل: الكفاءات العلمية الركيزة الأساس لبناء العراق الجديد

أكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان التوجه الحكومي وفقا لمقررات مجلس الوزراء يقضي باحتضان الكفاءات من الطلبة الأوائل ضمن ملاكات دوائر الدولة ومؤسساتها، باعتبارهم الركيزة الاساس لبناء العراق الجديد.

ذكر السيد الوزير عن ذلك خلال استقباله، الطلبة الأوائل على جامعة واسط للعام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦، مشيدا بجهودهم الكبيرة التي بذلوها لتحقيق هذا التفوق، بالاضافة الى دور اسرهم الداعم لتحقيق هذا النجاح.

واشار السيد الوزير الى ضرورة دعم شريحة الطلبة المتفوقين لإكمال مسيرتهم العلمية، والمساهمة في الارتقاء بمستوى العمل في دوائر ومؤسسات الدولة في كافة التخصصات، بالإضافة الى تحفيز الطلبة على الابداع والمثابرة في دراستهم وبث روح المنافسة العلمية بينهم.

وفي ختام اللقاء أثنى الطلبة المتفوقين، على رعاية السيد الوزير للخريجين الاوائل واحتضان المتميزين منهم واستثمارهم ضمن ملاكات الوزارة التي ستكون الركيزة الاساس ضمن مفاصل دوائرها، مؤكدين ان احتضان الوزارات للكوادر المهنية من الخريجين والتي تتصف بالعلمية تساهم في تطوير الواقع العام للعمل الحكومي في البلد.

ضرورة القيام بالمهام القانونية وعدم الانجرار وراء التشويش الاعلامي

وزارة العدل تبين استغرابها من محاولة استهداف عملها اعلاميا

اعلنت وزارة العدل عن التزامها بجميع المعايير القانونية والاصولية للتعامل مع السجناء ضمن سلطتها وحسب اطلاع الجهات الرقابية المختصة.

جاء ذلك ردا على بعض التصريحات التي اطلقت بدون الالتفات الى تبعاتها وانما فقط للاغراض الاعلامية.

علماً ان وزارة العدل تختص بالاشراف على عمل السجون التابعة لها فقط ولاعلاقة لها بالمواقف ومراكز التحقيق التابعة الى باقي الجهات الامنية.

وفي ضوء ذلك قالت وزارة العدل ان دائرة الاصلاح العراقية تتعامل مع حالات الزخم الحاصلة بالسجون بكل مهنية وشفافية وتحت رقابة الاجهزة المختصة المحلية مثل الادعاء العام ومفوضية حقوق الانسان ولجنة حقوق الانسان النيابية بالاضافة الى الجهات الاخرى مثل الصليب الاحمر الدولية وغيرها، وان حالات الامراض مسيطر عليها بشكل تام بالتعاون مع وزارة الصحة، ولاتوجد حالات تفشي للامراض ضمن سجونها ويتم عزل كل حالة تظهر او يتم نقلها الى المستشفى المختصة بذلك وبشكل دوري، بالاضافة الى ان اغلب حالات الوفاة تتم تحت الاشراف والمتابعة الطبية لحالات السجناء ويتم اصدار تقرير الطب العدلي في هذه الحالات مع اجراءات التحقيق في كل حالة.

وان الوزارة تنفي بشكل قاطع وبات اي مزاعم وادعاءات لوجود حالات تعذيب في سجونها كونها جهة ايداع فقط وليست مختصة باجراءات التحقيق بشتى اشكالها.

وتؤكد الوزارة انها ماضية بعملها وفقاً للقانون ومبادئ حقوق الانسان التي تلتزم بها الحكومة العراقية وحسب المعايير الدولية، وكذلك فان التشويش الاعلامي لايؤثر على عملها في ايقاع القصاص العادل بمن تجاوز على القانون وبمختلف الاحكام.

وتكرر الوزارة تحذيرها للجهات الاعلامية من نشر الادعاءات الغير صحيحة والغير مستندة الى معايير الموثوقية والتي تهدف الى الترويج الاعلامي فقط.

عيد الشرطة نصر للعراق وحرب على الارهاب

نتقدم بالتهنئة والتبريكات الى وزارة الداخلية وجميع كوادرها بمناسبة الذكرى الـ(95) لتأسيس الشرطة العراقية، والتي تأتي متزامنة مع عمليات تحرير نينوى من سيطرة تنظيم داعش الارهابي. نغتنم هذه المناسبة العزيزة لنتوجه الى السيد القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء د. حيدر العبادي، وجميع القيادات في وزارة الداخلية، والى الشعب العراقي الكريم بالتهنئة والتبريك. وانطلاقا من حرصنا ومسؤوليتنا في مؤازرة القوات الامنية على تسديد خطى الانتصارات في الحرب العادلة ضد قوى الكفر والارهاب، نعاهد الشعب والوطن ان تكون وزارة العدل الركيزة الاولى الداعمة للقوات الامنية حتى تحقيق النصر الناجز في ميدان المعركة وتحرير الموصل العزيزة.

د. حيدر الزاملي/ وزير العدل

خلال اجتماعه بمدراء اقسام حقوق الانسان والفرق العاملة على الاتفاقيات

وكيل وزارة العدل: استعراض مسودة تقرير العراق حول اتفاقية التمييز العنصري

ترأس وكيل وزارة العدل السيد حسين الزهيري، اجتماعاً مع اقسام حقوق الانسان في الدائرة القانونية وضم مدراء اقسام الاتفاقيات، وكتابة التقارير، والاحصاء، والفرق العاملة على الاتفاقيات المعنية بحقوق الانسان.

وقال الزهيري: تطرق الاجتماع الى استعراض مسودة تقرير العراق حول اتفاقية التمييز العنصري والتوجيه بانجاز مسودة التقرير الخاص لغرض عرضها امام اللجنة المركزية في الاجتماع المزمع عقده في 26/12/2016، والنظر باجابات مجلس القضاء الاعلى وإبراز دور الحكومة في التدابير التي اتخذتها في الحد من التمييز ضد الاقليات وقانون التعويضات الذي شمل الأيزيديين عام 2008..

واضاف: ان الاجتماع تطرق الى التأكيد على ضرورة تهيئة التشريعات القانونية التي تتواءم مع تلك الاتفاقية فيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل وإعداد كتب رسمية الى جميع الجهات ذات العلاقة لغرض تزويدنا بالبيانات اللازمة.

يشار الى ان مدراء الاقسام قد أبدوا شكرهم على المتابعة المتواصلة لإعمال الاقسام والتزاماتهم بالتوصيات والتوجيهات.

توضيحاً لموضوع ملف دعاوى النفط مقابل الغذاء: تصحيح المسارات السابقة يعود بالفائدة للبلد والشعب

اعلنت وزارة العدل خلال الايام السابقة استعادة مبلغاً يقرب من ١٥٠ مليون دولار من ملف النفط مقابل الغذاء وتخفيض اتعاب المحامين بنسبة ٨٠٪ عن ما كانوا يطالبون به واعطائهم ٢٠٪ من ذلك.

وقد تم ذلك باشراف السيد رئيس مجلس الوزراء ومتابعة السيد وزير العدل وبعد مفاوضات استغرقت وقتا وجهدا كبيرين من قبل وزارة العدل والخارجية والامانة العامة لمجلس الوزراء تكللت بالنجاح في تصحيح المسارات التي كانت متخذة سابقاً.

حيث ان الدعاوى التي استمرت سابقاً وبقرارات غير مدروسة في هذا الملف كانت تستنزف الملايين من الدولارات سنوياً بين اتعاب محامين ورواتب وصرفيات لموظفي الامم المتحدة المكلفين بهذا الملف، بالاضافة الى حجز مبلغ ١٤٠ مليون دولار ومنع العراق من التصرف بها، وتأخير طرح اخراج العراق من طائلة البند السابع، حيث سيتم التحقيق لاحقا مع المسببين في تاخير حسم هذا الملف لمعرفة الدوافع وراء ذلك وبمختلف مستوياتهم.

فتود الوزارة التوضيح حول ان استعادة المبالغ اعلاه كان نتيجة لسحب الدعوى التي كانت ترهق العراق وتستنزف اموالة نتيجة لقرارات تم اتخاذها سابقا بشكل خاطئ وغير مدروس وقد تم تصحيح مسار الموضوع حالياً واستعادة حق العراق وايقاف استنزاف اموال البلد التي كانت تهدر بغير وجه حق، بالاضافة الى امكانية مناقشة اخراج العراق من البند السابع بعد اكمال الملف الاخير حول تعويضات دولة الكويت.

لجنة امنية متخصصة بالمتابعة والتدقيق تزور سجن سوسى الفدرالي

قامت لجنة امنية متخصصة بالتدقيق والمتابعة في دائرة الاصلاح العراقية بزيارة سجن سوسى الفدرالي شمال العراق للاطلاع على عمل الملاكات والخطط الامنية المتبعة في السجن.

وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري: ان ادارة السجن بحثت مع لجنة المتابعة المؤلفة من مدير قسم الشؤون الداخلية بدائرة الاصلاح العراقية ورئيس اللجنة (خلدون عامر فليح) وعضوية كل من مدير قسم الطوارئ والحراسات، ومنتسب من الشؤون الداخلية، سبل تطوير الليات الامنية والتعرف على اخر المستجدات والتطورات التي تخص الاجراءات الامنية المتبعة في الاقسام الإصلاحية والتنسيق مع الاجهزة الامنية والاستخبارية والوقوف على المعوقات وتذليلها. وأضاف المدير العام: ان اللجنة اجرت جولة ميدانية في السجن واطلعت على الاجراءات الامنية في القاعات السجنية، والبات تنظيم المواجهات والزيارات العائلية وساحات التشميس ومنظومات المراقبة والتفتيش والأسوار الخارجية للسجن وغرف العمليات والسيطرة المركزية.

من جانبه اكد رئيس اللجنة خلدون عامر، ان زيارة اللجنة تأتي ضمن اجراءات المتابعة والتدقيق على الاجراءات الامنية التي تقوم بتنفيذها ملاكات الشؤون الداخلية والأمنية الاخرى وتحديد الملاحظات ووضع الحلول بهدف تحسين الاداء وتأكيد الجاهزية للقوة الاجرائية والاستخبارية في القسم.

دائرة الاصلاح العراقية تباشر بإجراءات مشددة لتعزيز التدابير الامنية العراق

باشرت لجنة من دائرة الاصلاح العراقية مختصة في الشؤون الامنية بزيارة سجن جم جمال الفدرالي وبحثت مع ادارته مستجدات الخطط الامنية وسبل تعزيز التدابير واحتياجات القسم من الملاكات الامنية والتدريب.

وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري: ان اللجنة زارت القسم واطلعت على التدابير الامنية والآليات المتبعة في التفتيش وحركة وتعداد النزلاء في القسم ومراكز المراقبة الامنية وقسم التدريب والتطوير الاصلاحي ومشاجب الاسلحة كما بحثت اللجنة خلال الزيارة عددا من الملاحظات تقدمت بها ادارة السجن بغية دراستها وتذليل المعوقات.

من جانبه بين مسؤول لجنة المتابعة الامنية نلير عادل عزيز، خلال اجتماعه بمنتسبي السجن بأخذ التحوطات الامنية والاحترازية وتأتي هذه الخطوات من خلال الممارسات الامنية والتنسيق مع الاجهزة الامنية واستمرار جاهزية القوة الاجرائية في كل قسم بغية تجنب الاخفاقات وإحباط المحاولات الارهابية التي تستهدف السجون الاصلاحية.

يشار الى ان هناك لجان متابعة امنية مخصصة للأقسام الجنوبية ايضا تزور تلك الاقسام وترفع تقارير دورية بالموقف الامني لكل قسم الى الجهات العليا في الدائرة العامة والوزارة.

تحت عنوان (تحليل القيمة المكتسبة ومؤشرات الاداء)

التخطيط العدلي: تقيم دورة خاصة للدوائر العدلية مختصة بالمهندسين

اعلنت دائرة التخطيط العدلي عن تنظيم دورة خاصة للدوائر العدلية وتحت عنوان (تحليل القيمة المكتسبة ومؤشرات الاداء)، متمثلة بالدائرة الادارية والمالية، التسجيل العقاري، التخطيط العدلي، الاصلاح العراقية.

وقالت دائرة التخطيط العدلي: ان هذه الدورة ستقام في قسم التدريب بالدائرة ولمدة (5) ايام ابتداء من اليوم الاثنين الموافق 12/12/2016.

واضافت الدائرة: ان الدورة تم المشاركة فيها من قبل المهندسين المختصين في الدوائر المشار اليها، وان الهدف من هذه الدورة لتطوير كفاءة الكوادر الوظيفية العاملة.

دعت وسائل الاعلام الى اعتماد الدقة والموضوعية في نقل الاخبار

وزارة العدل: ملتزمون بتطبيق معايير حقوق الانسان في التعامل مع النزلاء وفقا للقانون

أكدت وزارة العدل، إن مهمة دائرة الاصلاح إيواء النزلاء وتنفيذ القصاص بالجناة حسب القانون العراقي، والذي يوجب توفير متطلبات معايير حقوق الانسان الدولية وبضمنها (الغذاء والعلاج).

وقالت الوزارة في معرض ردها على معلومات تناقلتها بعض وسائل الاعلام، ان الاتهامات الباطلة التي تطلقها الجهات المغرضة بشأن انفاق مبالغ طائلة على اطعام النزلاء والتي تصل حسب ادعائها الى ما يقارب الـ(250) دولار يوميا كاذبة و لا أساس لها من الصحة.

وأضافت الوزارة: ان التصريحات التي تم نقلها عن احد العاملين في سجون اقليم كردستان حددت تكلفة إيواء وإطعام النزيل الواحد بـ(250) دولار يوميا، وان الامر لا ينطبق بطبيعة الحال على سجون وزارة العدل الاتحادية المتواجدة في عموم البلاد. ودعت الوزارة وسائل الاعلام الى اعتماد الدقة والموضوعية في نقل الاخبار وعدم الانجرار وراء الاشخاص او الجهات ذات المآرب المشبوهة، لانها امانة تساهم في تشكيل الرأي العام سلبا او ايجابا، مشيرة الى اهمية استقاء المعلومة من مصادرها الرسمية.

مكتب المفتش العام لوزارة العدل يحسم (٢٥) قضية تحقيقية في ذي قار

حسمت لجنة مشكلة من مكتب المفتش العام لوزارة العدل (25) قضية تحقيقية متأخرة في محافظة ذي قار.

وقامت اللجنة بحسم الشكاوى المتأخرة المقدمة من هيأة النزاهة ووزارة البلديات والمواطنين، وقد وجدت حالات تقصير، ومعاملات قام بتزويرها مواطنين بالتعاون مع بعض الموظفين.

وانجزت اللجنة القضايا المحالة اليها بنسبة 100% بعد اجرائها الزيارات الميدانية وكالتالي: دائرة تسجيل العقاري (16) قضية، دائرة التنفيذ (4) قضايا، قضية واحدة في دائرة كتاب العدول، واخرى في سجن الناصرية المركزي.

تضمنا عدداً من القوانين والبيانات والتشكيلات

صدور العددين الجديدين من جريدة الوقائع العراقية بالرقمين (4425 و4426)

صدر العددين (4425 و4426) من جريدة الوقائع العراقية، تضمنا عددا من القوانين والأنظمة والقرارات والتعديلات والبيانات، اقرها مجلس النواب وصادقت عليها رئاسة الجمهورية.

وقال مدير عام دائرة الوقائع العراقية كامل أمين: ان ابرز ما جاء في العدد (4425) قانون دعم الاطباء رقم (36) لسنة 2016، ومراسيم جمهورية، وقرار صرف مستحقات الفلاحين والمزارعين رقم (40) لسنة 2016، والنظام الداخلي لهيأة المسح الجيولوجي رقم (2) لسنة 2016، والتعديل الثاني لتعليمات دور ومعاهد رعاية المعوقين الخاصة رقم (4) لسنة 1991، والتعديل الاول لتعليمات الاقراض من صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم (3) لسنة 2014، وبيان تأسيس الشركة العامة للنقل البري، وتأسيس جمعية الاسكان وبناء المساكن التعاونية لموظفي شركة مصافي الوسط.

واضاف المدير العام: ان اهم ما جاء بالعدد (4426) مرسوم جمهوري، بالإضافة الى النظام الداخلي لمكتب المفتش العام في وزارة الشباب والرياضة رقم (1) لسنة 2016، وتعليمات اجور الخدمة في الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاستثمار في المحافظات رقم (1) لسنة 2016، وتعليمات تشكيلات الهيئة العامة للآثار والتراث ومهامها رقم (1) لسنة 2016، والتعديل الاول لتعليمات منح اجازة ممارسة مهنة العمل المختبري الاهلي للتحليلات المرضية رقم (2) لسنة 2006، بالإضافة الى التعديل الرابع لتعليمات دور الدولة رقم (5) لسنة 1994، بالإضافة الى بيان رقم (1) لسنة 2016 شمول المبالغ النقدية والصكوك القابلة للتداول التي تبلغ قيمتها او تزيد عن (10000) دولار امريكي بمراقبة عمليات غسل الاموال وتمويل الإرهاب، وبيانات صادرة عن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية.

بهدف الاطلاع على احوال القسم وتفقد احتياجاتهم

فريق حقوق الانسان يزور دائرة الاصلاح العراقية/ الصحة العامة

قام فريق تابع لقسم حقوق الانسان في وزارة العدل بزيارة دائرة الإصلاح العراقية /قسم الصحة العامة للتشاور حول أداء القسم وأهم الانجازات لعام 2016.

وقال مدير قسم حقوق الانسان قاسم الحطاب: ان الفريق التقى بمدير قسم الصحة حيث تم التباحث معه حول واقع سير العمل من جميع النواحي، مبينا ان الفريق استمع إلى شرح مفصل لنشاط القسم لهذا العام.

وأوضح مدير القسم: ان الفريق قدم مقترحات تساعد على تطوير عمل القسم وذلك من خلال تقديم أفضل الخدمات العلاجية للنزلاء ومتابعة ذوي الاحتياجات الخاصة من النزلاء الموجودين في السجون، وتخصيص مكان ملائم لهم ومفاتحة دائرة صحة بغداد لغرض القيام بالتعقيم الدوري للأقسام السجنية، والاستفادة من النزلاء الذين كانوا يعملون في المجال الصحي لتقديم الخدمات الصحية للنزلاء.

دائرة الكتاب العدول تعلن عن نشاطاتها المتحققة خلال شهر تشرين الثاني الماضي

اعلنت دائرة الكتاب العدول في وزارة العدل، عن ابرز نشاطاتها المتحققة خلال شهر تشرين الثاني الماضي لعام 2016.

وقال مدير عام الدائرة حسين الطائي: ان الدائرة حققت العديد من الانجازات خلال شهر تشرين الثاني الماضي من العام 2016، حيث بلغت مجموع الامانات المقبوضة لدوائر الكتاب العدول في بغداد (836391163) ثمانمائة وستة وثلاثون مليون وثلاثمائة واحد وتسعون الف ومائة وثلاثة وستون دينار، بينما بلغت الامانات المصروفة (599216523) خمسمائة وتسعة وتسعون مليون ومئتان وستة عشر الف وخمسمائة وثلاثة وعشرون دينار.

واضاف المدير العام: ان مجموع الامانات المقبوضة من دوائر المحافظات بلغت (221076509) مئتان وواحد وعشرون مليون وستة وسبعون الف وخمسمائة وتسعة دينار، بينما بلغت الامانات المصروفة (141898440) مائة وواحد واربعون مليون وثمانمائة وثمان وتسعون الف واربعمائة واربعون دينار.

وتابع المدير العام: ان ايرادات الدائرة المستحصلة من الرسوم العدلية في بغداد لشهر تشرين الثاني الماضي بلغت (470562250) اربعمائة وسبعون مليون وخمسمائة واثنان وستون الف ومئتان وخمسون دينار، بينما بلغت ايرادات الدائرة في المحافظات (749068150) سبعمائة وتسعة واربعون مليون وثمان وستون الف ومائة وخمسون دينار. واوضح المدير العام: ان مجموع الكتب الصادرة والواردة التي تم ارشفتها بلغت (2105) كتاب، بينما بلغ مجموع احصاء عدد المعاملات في بغداد والمحافظات (58056) معاملة، مبينا ان مجموع صحة صدور وكالات السيارات بلغت (902) معاملة.

ارادة العراق تنتصر

تحديات كبيرة واجهت الحكومة خلال عام ٢٠١٦، والذي شابته الكثير من الاحداث وانعكست بواقع الحال على وزارة العدل، وفي مقدمتها الجوانب الامنية والاقتصادية والمطالب الشعبية، وفي وسط هذه الاوضاع المتسارعة كانت رؤيتنا واضحة باتجاه المشاركة في صناعة النصر، عبر بذل الجهود وتكريس العمل الجاد لبحقق النصاب اللازم لدعم العمل الحكومي على المستويين المحلي والعالمي . وتحقق لنا في هذا العام منجز كبير بنقل مقر الامانة العام للاتحاد العربي للتحكيم التجاري من القاهرة الى بغداد، والتي من شأنها ان توجد مركزا للتحكيم التجاري وتعزيز دور الاستثمار في العراق، وجاء انعقاد المؤتمر الثالث للاتحاد العربي للتحكيم الدولي الثالث في بغداد، والذي حضرته فعالياته شخصيات سياسية حكومية واخرى عربية وعالمية ليكلل هذه المجهودات الكبيرة ويضع بصمة واضحة لدور الوزارة في بناء منظومة عربية مركزها العراق للتقاضي الدولي تساهم في تعزيز دور البلد عربيا ودوليا، اضافة الى توفيرها مبالغ مالية طائلة تنفق على ملف التقاضي الدولي. واكمالا لدور الوزارة في مجال الملفات الخارجية المتعلقة بتمثيل الحكومة في المحافل الدولية، حيث يعد الحدث الابرز بترأس العراق لمجلس وزراء العدل العرب في دورته الـ(٣٢) المنعقدة في القاهرة، والتي تحقق من خلالها تمرير مقررات الجلسة بالإجماع وجعلها حيز النفاذ والإعداد وكان من اهمها قوانين مكافحة الارهاب وتجفيف منابعه الفكرية والمالية بالاضافة الى القوانين المختصة بحقوق الانسان. بالاضافة الى المنجز الكبير المتحقق في النجاح بالمفاوضات الخاصة بإنهاء ملف النفط مقابل الغذاء لصالح العراق، الذي جاء متزامنا مع انتصارات القوات الأمنية المتحققة على الجماعات الإرهابية، فكانت وزارة العدل الجهة الساندة لهذه الانتصارات في الجبهتين الداخلية والخارجية. وان التحدي الكبير الذي يواجهه العراق في التصدي للهجمة الشرسة لتنظيم داعش تتطلب موقفا موحدا من مؤسسات الدولة مماثلة لما حققته القوات الأمنية ورجال الحشد الشعبي الذين اخذوا على عاتقهم الدفاع عن تراب العراق وتحريره من تواجد العصابات الارهابية. فان توجه الوزارة في التصدي لملف الدعاوى الخارجية ضد العراق كان في مقدمة الملفات الهامة التي ركزت الوزارة على حسمها لاستعادة استحقاقات البلد في الخارج، وقد ساهمت كوادر الوزارة المتقدمة في متابعة هذه القضايا مع المحاكم والجهات الدولية المختصة، إدراكا لحجم البعد الاستراتيجي والدعم الخارجي الذي من الممكن ان يتحقق للعراق على الصعيدين القانوني والاقتصادي. ولتوضيح موضوع ملف دعاوى النفط مقابل الغذاء فأننا حاولنا وعبر وسائل الاعلام الرد بالمعلومات والارقام عن ما انجزت الوزارة في هذا الجانب فقد تم استعادة مبلغ ١٥٠ مليون دولار تقريباً من ملف النفط مقابل الغذاء وتخفيض اتعاب المحامين بنسبة ٨٠٪ عن ما كانوا يطالبون به وإعطائهم ٢٠٪ من ذلك، وقد تحقق هذا المنجز الكبير باشراف السيد رئيس مجلس الوزراء ومتابعتنا لهذا الملف وبعد مفاوضات استغرقت وقتاً وجهداً كبيرين من وزارتي العدل والخارجية والامانة العامة لمجلس الوزراء وتكللت بالنجاح في تصحيح المسارات التي كانت متخذة سابقاً. حيث في الفترة السابقة استمرت هذه الدعاوى وبقرارات غير مدروسة بادارة هذا الملف وكانت تستنزف الملايين من الدولارات سنويا بين اتعاب محامين ورواتب وصرفيات لموظفي الامم المتحدة المكلفين للإشراف على هذا الملف، بالاضافة الى حجز مبلغ ١٤٠ مليون دولار ومنع العراق من التصرف بها، وتأخير طرح اخراج العراق من طائلة البند السابع، وسيتم التحقيق لاحقا مع المتسببين في تاخير حسم هذا الملف وسبب الاصرار على اقامة هذه الدعوى الخاسرة لنعرف الدوافع وراء ذلك وبمختلف مستويات القائمين سابقا على هذا الملف. وقامت الوزارة عبر التفاوض الدولي في المحاكم الخارجية بسحب الدعوى التي كانت ترهق العراق وتستنزف اموله نتيجة لقرارات تم اتخاذها سابقا بشكل خاطئ وغير مدروس وقد تم تصحيح مسار الموضوع حاليا واستعادة حق العراق وايقاف استنزاف اموال البلد التي كانت تهدر بغير وجه حق، بالاضافة الى امكانية مناقشة اخراج العراق من البند السابع بعد اكمال الملف الاخير حول تعويضات دولة الكويت. حيث ان هدف الوزارة في هذا المجال حسم جميع ملفات الدعاوى الخارجية المتأخرة وان يكون اتجاه الحسم لصالح العراق واننا نشرف بشكل مباشر على مجريات العمل مع الكوادر المتقدمة في الوزارة، أملين بالقريب العاجل انهاء هذه الملفات المهمة، خدمة للعراق والعراقيين، ودعما للمنجز الامني الذي تحقق بتحرير البلاد من سيطرة داعش الارهابي.

وزير العدل
د . حيدر الزاملي

تضمنا عدداً من القوانين والبيانات والتشكيلات

صدور العددين الجديدين من جريدة الوقائع العراقية بالرقمين (4423 و4424)

صدر العددين (4423و4424) من جريدة الوقائع العراقية، تضمنا عددا من القوانين والتشكيلات والاعلانات، اقرها مجلس النواب وصادقت عليها رئاسة الجمهورية.
وقال مدير عام دائرة الوقائع العراقية كامل أمين: ان ابرز ما جاء في العدد (4423) قانون رقم (30) لسنة 2015 انضمام جمهورية العراق الى الاتفاقية الدولية للسير على الطرق لعام 1968 والاتفاق الاوربي المكمل لها لسنة 2016.
واضاف المدير العام: ان اهم ما جاء بالعدد (4424) التعديل الثاني لقانون الاستثمار الخاص في تصفية النفط الخام رقم (64) لسنة 2007، بالاضافة الى الملحق الاول والثاني لمعاهدة المحافظة على الانواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية ((cms، وتضمن تشكيل دار القضاء في عامرية الصمود ترتبط برئاسة محكمة استئناف الانبار، بالإضافة الى بيانات، وإعلانات تأسيس جمعيات تعاونية.

بحث خلال استقباله عضو مجلس شورى الدولة

مدير عام المعهد القضائي يناقش القوانين الادارية الخاصة بالسلك الوظيفي

حث مدير عام المعهد القضائي د. رياض حسين، خلال استقباله عضو مجلس شورى الدولة المستشارة انعام ياسين محمد، سبل تعزيز التعاون المشترك. وقال مدير عام المعهد: ان اللقاء تناول محاور عديدة ومهمة، ابرزها فكرة معالجة بعض القوانين الادارية المطروحة اليوم في السلك الوظيفي من خلال تشريع القوانين الجديدة الملائمة للوضع الراهن مع مراعاة التغيرات الزمنية للمراحل المتعاقبة.
وتناول اللقاء، عمل مجلس شورى الدولة بشكل عام والخدمة التشريعية التي يقدمها لديمومة تجديد القوانين وتشريعها، اضافة الى دوره الكبير في سد الثغرات القانونية التي من الممكن ان تحصل في حركة العمل الوظيفي داخل مؤسسات الدولة خصوصا العمل الخاص بمجلس النواب العراقي، بالاضافة الى المؤسسات الرسمية والغير رسمية.
يشار الى ان المستشارة انعام ياسين القت محاضرات خاصة بالتحكيم التجاري الدولي ضمن الدورة التي نظمها المعهد القضائي.

خلال جولاته في المعهد القضائي

قسم ادارة الجودة : يبحث تطبيق معايير الاعتماد الاكاديمي

اجرى قسم ادارة الجودة، جولات ميدانية الى المعهد القضائي، بهدف تطبيق معايير الجودة والاعتماد الاكاديمي جولاتها الميدانية في المعهد القضائي.
وقال مدير قسم الجودة تحسين الجبوري: ان زيارة اللجنة الى المعهد القضائي تأتي في سياق تطبيق معايير الجودة في اقسام وشعب المعهد للحصول على شهادة الجودة العراقية من قبل الجهة المانحة لتلك الشهادة (الجهاز المركزي للمقاييس والسيطرة النوعية).
واضاف مدير القسم: تم الاجتماع بمدير عام المعهد القضائي د.رياض حسين حيث تم التباحث حول آليات عمل اللجنة وكيفية تطبيق تلك المعايير وفق متطلبات المواصفات العالمية (iso qool:٢٠١٥)، ليكون المعهد قادرا على استحصال شهادة الجودة العراقية.

فريق حقوق الانسان يزور قسم القانونية في دائرة الإصلاح العراقية

جرى فريق تابع لقسم حقوق الانسان في وزارة العدل زيارة تفقدية الى قسم القانونية في دائرة الإصلاح العراقية، لاطلاع على الوضع القانوني فيها.
وقال قسم حقوق الانسان: ان الفريق التقى بمدير قسم القانونية ومسؤول الشعبة التابعة له، لاطلاع على الإجراءات القانونية المتبعة والتي تضمن تطبيق معايير حقوق الإنسان وفق القانون الدولي للسجون.
واضاف: ان الفريق اجرى جولة تفقدية في الشعب التابعة للقسم، حيث التقى مع مسؤول شعبة العقود وموظفي الشعبة واستمع إلى طبيعة عملهم واهم ما تقوم به من إجراءات لتحقيق معايير حقوق الإنسان للنزلاء، موضحا ان الجولة تضمنت زيارة لشعبة حقوق الإنسان وشؤون النزلاء حيث استمع إلى أهم الإجراءات المتبعة التي تخص الشعبة وعلاقتها بحقوق الإنسان .

خلال مشاركته في بطولة اندية العراق للمصارعة الحرة والرومانية

فريق نادي شباب العدل يقدم مستوى مميز بإشادة المنظمون للبطولة

شارك فريق نادي شباب العدل للمصارعة الحرة والرومانية في بطولة اندية العراق التي استضافتها محافظة كركوك.
وقالت الهيئة الادارية للنادي: ان المنظمون قد اشادوا بالمستوى الكبير الذي قدمه النادي وبالمواهب الموجودة على مستوى الفرق المشاركة.
وأوضحت: ان الدعم الكبير من وزير العدل د.حيدر الزاملي والهيئة الادارية جعلنا نواصل التألق في جميع المشاركات.

حسمت (153) طلب وشكوى تقدم بها ذوي النزلاء

دائرة الاصلاح العراقية تحقق نسبة انجاز 100 % خلال شهر تشرين الثاني الماضي

اعلنت دائرة الاصلاح العراقية عن حسم جميع الطلبات والشكاوى التي تقدم بها النزلاء وذويهم والبالغ عددها (١٥٣) شكوى وطلب خلال شهر تشرين الثاني الماضي.
وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري: ان هذه الطلبات تخص موقع تسفيرات الرصافة والدائرة العامة فقط وما انجزته ملاكات شعبة شؤون المواطنين التابعة لقسم العلاقات العامة في الدائرة العامة خلال الشهر الماضي.
واضاف المدير العام: ان الاحصائية الصادرة من قسم العلاقات العامة وحسب التبويبات الخاصة بها بينت نوع الشكاوى والاستفسارات وتضمنت تبويبات اطلاق السراح، وطلبات نقل، وطلبات خاصة بالمواجهات، وطلبات ترويج لمعاملات العفو، وعرض على لجنة طبية، وطلب مقابلة خاصة، وتوقيع وكالة، وتأييد موقوفية، وربط قرار محكمة.
يشار الى ان المدير العام حث الملاكات المتخصصة في شؤون المواطنين والشكاوى على بذل جهود اضافية في خدمة المواطنين وتذليل العقبات امام معاملاتهم والطلبات المرفوعة من قبلهم والرد على استفساراتهم بصورة متحضرة تعكس الانسانية والهدف من الاصلاح.

تحت عنوان (فضائل الاخلاق وقضاء الحوائج بين الاخوة المؤمنين)

دائرة الاصلاح العراقية تنضم محاضرة توعية دينية ضمن برنامجها المركزي

اجرت ملاكات الشؤون الدينية في قسم الرصافة/3 احد المواقف الاصلاحية في دائرة الاصلاح العراقية وضمن البرنامج المركزي الذي اطلقه قسم الشؤون الدينية في المقر العام للدائرة والذي يهدف الى توعية المنتسبين والنزلاء بتنظيم محاضرة دينية حضرها اغلب النزلاء المودعين في القسم. وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري: ان شعبة الشؤون الدينية التابعة للقسم وضمن برنامجها في التوعية الدينية لهذا الشهر نظمت محاضرة توعية دينية حضرها اغلب النزلاء والمنتسبين وتناولت المحاضرة التي حملت عنوان (فضائل الاخلاق وقضاء الحوائج بين الاخوة المؤمنين) الخصال الاخلاقية التي تساعد النزلاء على الاندماج في المجتمع والتفاعل مع إفراده، كما تضمنت المحاضرة ايات قرآنية وأحاديث نبوية وقصص الاولياء الصالحين وكرامة الانسان في التعاليم السماوية السمحاء.
لافتا الى تفاعل جميع النزلاء والمنتسبين مع برامج التوعية الدينية والفعاليات الثقافية وإثرها في توفير بيئة اصلاحية نموذجية تؤثر في السلوك العام للنزلاء ويدفع نحو التشجيع الى اقامة دورات قرآنية ودينية تشمل اكبر عدد ممكن من النزلاء.

خلال استقباله رئيس دائرة حقوق الانسان في وزارة الخارجية

وكيل وزير العدل: التنسيق مع وزارة الخارجية لاعداد آلية مشتركة لتقديم التقارير الدولية

اكد وكيل وزير العدل السيد حسين الزهيري، ان الوزارة تعمل بالتنسيق مع وزارة الخارجية على اعداد آلية مشتركة لتقديم التقارير الدولية الخاصة بانتهاكات حقوق الانسان في مواعيدها المحدد.
ذكر السيد الوكيل ذلك خلال استقباله في مقر الوزارة، سعادة السفير رئيس دائرة حقوق الانسان في وزارة الخارجية د. فلاح عبدالحسين الساعدي والوفد المرافق له كل من المستشار د. محمد عدنان محمود والملحق في الوزارة السيد محمد اياد عبداللطيف.
وقال وكيل الوزارة: ان اللقاء تناول قضايا حقوق الانسان وسبل معالجتها، بعد الغاء وزارة حقوق الانسان واحالة ملفاتها المهمة الى وزارة العدل، موضحا ان ابرز ما تضمنه اللقاء نقل الالتزامات الدولية للعراق في مجال حقوق الانسان وكتابة التقارير التعاهدية والدورية ومتابعة الاجراءات الخاصة بالاتفاقيات الدولية.

مدير المعهد القضائي يناقش تعزيز المناهج الاكاديمية بأحدث المستجدات القانونية

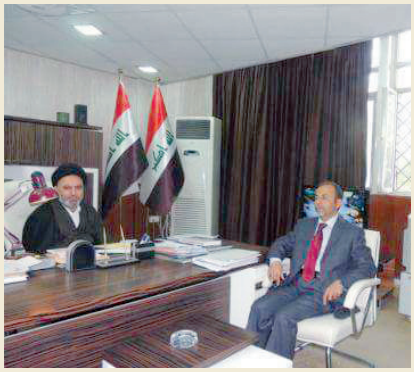

بحث مدير عام المعهد القضائي د. رياض حسين، خلال استقباله استاذ القانون الجنائي ومفتش عام هيئة دعوى الملكية سابقا القاضي نوار الزبيدي، اهمية تعزيز وتحديث المناهج الاكاديمية بأحدث المستجدات القانونية.
وقال مدير عام المعهد، ان اللقاء تناول عددا من الملفات المتعلقة بالقوانين واللوائح الخاصة بعقارات الدولة والنزاعات القائمة في المحاكم الخاصة، وسبل ايجاد الحلول الادارية والقانونية لتبسيط الاجراءات المتبعة في تلك القضايا.
واضاف المدير العام: ان اللقاء تطرق الى المواضيع الاكاديمية الخاصة بمجال القضاء العراقي وما يحتاج اليه الطالب في العمل القضائي، من تشريع القوانين الضرورية في الوقت الراهن خصوصا المتعلقة بحل نزاعات الملكية محليا ودوليا، وضمها الى مناهج المعهد القضائي، مبينا ان مواضيع اخرى تم مناقشتها منها عمل المحاكم العراقية والقوانين العالقة في مجلس النواب العراقي واهميتها.

مجلس شورى الدولة يعلن عن انجازاته المتحققة خلال شهر تشرين الثاني لعام 2016

اعلن مجلس شورى الدولة في وزارة العدل عن ابرز نشاطاته المتحققة خلال شهر تشرين الثاني من العام الحالي 2016.

وقال المجلس: ان عدد مشاريع القوانين(5)، وكان عدد مشاريع التعليمات(9)، وبيان رأي ومشورة(16)، وان الدعاوى المحسومة من محكمة قضاء الموظفين (53) دعوى، وكان عدد الدعاوى المحسومة من محكمة القضاء الاداري (153) دعوى، وقد تم ارشفة التشريعات والقرارات والمراسيم وكان عددها (315). وأضاف المجلس: ان المؤتمرات وورش العمل داخل وخارج القطر كانت، المؤتمر الخامس للمختصين بأمن وسلامة القضاء السيبراني (الانترنت)، وحضور اجتماعات اللجنة التي تتولى اعداد مشروع قانون دمج صندوق تقاعد العمال والضمان الاجتماعي، ومناقشة التعديلات المقترحة من صندوق النقد الدولي على مشروع تعليمات العناية الواجبة مع ممثل الصندوق على هامش الاجتماع العام، وحضور الاجتماع الثاني للجمعية العامة للإتحاد العربي للقضاء الاداري، واجتماع التاسع والخمسين للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب واجتماع الدورة الثانية والثلاثون لمجلس وزراء العدل ألعرب، ودورة عن التفتيش، والأمور المالية، ودورة عن التحقيقات.

وأفاد المجلس: ان العناوين المدققة من المجلس كانت، تعليمات اجور الخدمة في دائرة الوقائع ألعراقية، ومشروع قانون الشركات.

خلال استقباله مدير قسم الصحة العامة في دائرة الاصلاح العراقية

قسم حقوق الانسان يبحث المعايير الخاصة بصحة وعلاج النزلاء

بحث قسم حقوق الانسان مع مدير قسم الصحة العامة في دائرة الاصلاح العراقية المعايير المعتمدة في تقديم الخدمات العلاجية والصحية للنزلاء المتواجدين في السجون التابعة لدائرة الاصلاح العراقية.

وقال قسم حقوق الانسان: ان القسم استقبل مدير قسم الصحة العامة في دائرة الاصلاح العراقية وتم التباحث في شؤون وتطوير الصحة العامة ومطابقتها للمعايير الدولية، فيما استعرض السيد مدير الصحة العامة خلال زيارته أهم الانجازات المتحققة والمشاريع التي تسعى الوزارة لتنفيذها وفي مقدمتها مشروع إنشاء موقع لذوي الاحتياجات الخاصة.

يشار الى ان قسم حقوق الانسان أكد على المضي بتنفيذ المشاريع التي من شأنها رفع حقوق الإنسان في المؤسسات العدلية.

بالتعاون مع الأمانة العامة للاتحاد العربي للتحكيم التجاري الدولي

المعهد القضائي يختتم دورة خاصة بالتحكيم التجاري الدولي

اعلنت دائرة التنفيذ في وزارة العدل، عن ابرز نشاطاتها المتحققة خلال شهر ايلول لعام 2016.

وقال مدير عام دائرة التنفيذ وكالة حسين العقابي، ان الدائرة حققت العديد من الانجازات خلال شهر ايلول من العام 2016، حيث بلغت مجموع الامانات المستحصلة من المدينين (سبعة عشر مليار ومائتان وسبعة وخمسون مليون ومائة واربعة وثمانون الف ومائتان واثنان وسبعون دينار)، بينما بلغت الامانات المصروفة لمستحقيها (تسعة عشر مليار وثمانمائة وستة وعشرون مليون وعشرون الف وسبعمائة واثنان وخمسون دينار)، مشيرا الى ان مجموع المبالغ المستحصلة من الرسوم العدلية بلغت (ستمائة وتسعة مليون ومائة وتسعة وثلاثون الف وسبعمائة وواحد وثلاثون دينار).

واضاف المدير العام: ان الدائرة تتابع بشكل مستمر الشكاوى والدعاوى وحضور المرافعات، مشيرا الى ان مجموع الاحكام بلغت (2396) منها (1281) حكم بالنفقة، بالاضافة الى الاحكام التي حسمتها الدائرة ضمن مسؤوليتها في حماية حقوق مراجعيها، مؤكدا ان الاحكام المتعلقة بالديون بلغ مجموعها (1397) حكم، بينما بلغت الاحكام المتعلقة بالعقار (201) حكم.

اكدت اعتمادها نتائج الدورة اساساً للترفيع

التخطيط العدلي: اقامة دورة ثالثة في مجال السلامة اللغوية

نظم قسم التدريب في دائرة التخطيط العدلي دورة بمجال السلامة اللغوية في اعداد الكتب والمخاطبات الرسمية.

وقالت دائرة التخطيط العدلي: ان هذه الدورة تعتبر اساسا للترفيع الوظيفي حسب مقررات مجلس العدل، يشار الى ان الدورة اقيمت على قاعة التدريب في بناية حقوق الانسان ولمدة خمسة ايام من تاريخ 4/12 الى 8/12/2016.

واضافت الدائرة: ان قسم التدريب في الدائرة قام بتهيئة خمس دورات في مجال السلامة اللغوية بمجال اعداد الكتب والمخاطبات الرسمية وهذه الدورة هي الثالثة في هذا المضمار.

دائرة الاصلاح العراقية: انجاز (431) معاملة استلام و(296) تسليم خلال العام الحالي

أنجزت الشعبة القانونية في موقف الرشاد التابع لدائرة الاصلاح العراقية عن انجاز (431) معاملة استلام و(296) تسليم للموقوفين خلال العام الحالي 2016.

وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري: أن الشعبة القانونية تقوم بتوثيق جميع اجراءات استلام وتسليم الموقوفين وفق الاجراءات المتبعة والتعليمات الصادرة من الدائرة العامة وتمكنت خلال هذا العام من انجاز (431)، معاملة استلام و(296) تسليم للجهات ذات العلاقة.

واضاف المدير العام: ان ملاكات الشعبة القانونية في قسم الرشاد تعمل وبشكل مستمر لتسريع الإجراءات وتسيير معاملات الموقوفين دون اي تأخير وتتبع البيات مهنية وخطة عمل تتوافق مع الضوابط والمحددات الزمنية لانجاز الملفات والمعاملات القانونية.

استذكارا لأرواح شهداء ملعب الحلة الشعبي

الوحدة الرياضية في سجن العمارة المركزي تنظم بطولة (شهداء الحلة)

أقامت الوحدة الرياضية في سجن العمارة المركزي بطولة (شهداء الحلة) للنزلاء استذكارا لأرواح الشهداء الذين استشهدوا في الملعب الشعبي في المحافظة.

وقال مسؤول الشعبة الرياضية في وزارة العدل: ان هذه البطولة نظمت من اجل تحقيق الهدف الذي تنشده الوزارة ودائرة الاصلاح العراقية لتأهيل وإصلاح النزلاء.

واضاف: ان البطولة شارك فيها (10) فرق من النزلاء بنظام التسقيط الفردي، وقد لقت البطولة تنافس مثير بين الفرق المتنافسة كما ابدى النزلاء شكرهم لمدير قسم سجن العمارة والوحدة الرياضية في القسم.

وبدوره قدم المنظمون شكرهم لمعالي وزير العدل د.حيدر الزاملي لدعمه المتواصل في جميع الانشطة الرياضية.

حقوق الانسان تتفقد سير العمل في سجن النساء الاصلاحي

قام فريق تابع لقسم حقوق الانسان التابع لوزارة العدل بزيارة سجن النساء التابع لدائرة الاصلاح العراقية.

وقال قسم حقوق الانسان: ان الفريق اطلع على سير عمل السجن من جميع النواحي الانسانية والقانونية والصحية. وأضاف: ان الفريق التقى بإدارة السجن ومن بعدها تم الانتقال الى القواطع ألسجينة وقد تم ملاحظة الجوانب الانسانية للنزيلات الموجودات داخل السجن.

واوضح: ان سجن النساء الاصلاحي يعتبر من السجون النموذجية في البلاد في تقديم الخدمات الانسانية والقانونية والصحية.

خلال مشاركته في بطولة كأس العراق

نادي شباب العدل الرياضي لفئة المتقدين يحقق فوزه الاول

حقق فريق نادي شباب العدل الرياضي لفئة المتقدين فوزه الاول في اولى مباراة له ضمن بطولة كأس العراق.

وقالت الشعبة الرياضية: ان فريق نادي شباب العدل الرياضي لفئة المتقدمين، شارك في بطولة كأس العراق، التي نظمها الاتحاد العراقي المركزي لكرة القدم، حيث استهل مشواره في البطولة بفوزه على ضيفه نادي المشاهدة بهدفين دون مقابل.

واضافت: ان المباراة اقيمت على ملعب نادي الجولات الرياضي يوم السبت المصادف 3/12/2016، وبحضور وسائل الاعلام الرياضية المختلفة، مؤكدا ان هذا الفوز جاء نتيجة الدعم المستمر لوزير العدل د. حيدر الزاملي، وجهوده المتواصلة للنهوض بالواقع الرياضي.

دائرة التنفيذ تعلن عن نشاطاتها المتحققة خلال شهر تشرين الاول لعام 2016

اعلنت دائرة التنفيذ في وزارة العدل، عن ابرز نشاطاتها المتحققة خلال شهر تشرين الاول لعام 2016.

وقال مدير عام دائرة التنفيذ وكالة حسين العقابي، ان الدائرة حققت العديد من الانجازات خلال شهر تشرين الاول من العام 2016، حيث بلغت مجموع الامانات المستحصلة من المدينين (اثنى عشر مليار وتسعمائة وخمسة وخمسون مليون وسبعمائة وستة وسبعون الف وثمنمائة وتسعة عشر دينار).

واضاف المدير العام: ان الامانات المصروفة لمستحقيها بلغت (ثلاثة عشر مليار ومائتان واربعة وثلاثون مليون وثمنمائة وسبعة الف وثلاثمائة وعشرون دينار)، مؤكدا ان مجموع المبالغ المستحصلة من الرسوم العدلية بلغت (ستمائة وخمسون مليون وتسعمائة وسبعة عشر الف وثلاثمائة ونوستون دينار).

وتابع المدير العام: ان الدائرة تتابع بشكل مستمر الشكاوى والدعاوى وحضور المرافعات، مشيرا الى ان (1409) حكم بالنفقة و(132) حكم باجر حضانة تم حسمها، بالاضافة الى الاحكام التي حسمتها الدائرة ضمن مسؤوليتها في حماية حقوق مراجعيها، مؤكدا ان الدائرة حققت نشاطات تتعلق بالديون بلغ مجموعها (1672) حكم، بينما بلغت الاحكام المتعلقة بالعقار (244) حكم.

قسم المتابعة والتنسيق يعلن عن تشكيل لجان متخصصة لإسناد عمل دائرة الاصلاح العراقية

أعلن قسم المتابعة والتنسيق في وزارة العدل عن تشكيل لجان متخصصة لغرض اسناد عمل دائرة الاصلاح العراقية وتحديد اشكاليات العمل للمساهمة بالنهوض بالمستوى الخدمي والصحي للأقسام الإصلاحية.

وقال مدير القسم حسين الاسدي: انه تم توجيه شعبة متابعة دائرة الاصلاح الى مرافقة اللجان الدولية للصليب الاحمر خلال زيارتهم التفقدية الى اقسام دائرة الاصلاح وأخرها تفقدهم قسم سجن الرصافة (ب)، بهدف تسهيل مهمتهم انطلاقا من مراعاة عمل هذه اللجان كونها تختص بالجانب الانساني ومساعدة النزلاء والإطلاع على ظروف السجون.

يذكر أن السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي، قد اعلن عن وضع خطة استراتيجية شاملة لمراجعة وتطوير واقع دائرة الاصلاح العراقية، للارتقاء بعملها ومواكبة التطور الحاصل في قطاع السجون بالدول المتقدمة.

تضمن عددا من التعديلات والقرارات

صدور العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4427)

صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4427)، والذي تضمن عددا من التعديلات والقرارات، التي اقرها مجلس النواب وصادقت عليها رئاسة الجمهورية.

وقال مدير عام الدائرة شذى عبد الملك: ان العدد (4427) تضمن مرسوم جمهوري، ونظام التعليم المهني رقم (6) لسنة 2016 الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (332) لسنة 2016، بالإضافة الى تعليمات هوية المستثمر رقم (2) لسنة 2016. واضاف المدير العام: ان العدد تضمن استحداث دائرة الكاتب العدل في ناحية النهروان ضمن محافظة بغداد رقم (11) لسنة 2016، ودمج دائرة الكاتب العدل في قضاء الاصلاح التابع لمحافظة الناصرية مع دائرة الكاتب العدل في الناصرية رقم (12) لسنة 2016.

اكدت اعتمادها نتائج الدورة اساساً للترفيع

التخطيط العدلي: اقامة دورة رابعة في مجال السلامة اللغوية

نظم قسم التدريب في دائرة التخطيط العدلي دورة بمجال السلامة اللغوية في اعداد الكتب والمخاطبات الرسمية، تنفيذاً لتوجيهات الامانة العامة لمجلس الوزراء/ اللجنة الدائمة للحفاظ على سلامة اللغة العربية.

وقالت دائرة التخطيط العدلي: ان هذه الدورة تعتبر اساساً للترفيع الوظيفي حسب مقررات مجلس العدل، يشار الى ان الدورة اقيمت على قاعة التدريب في بناية حقوق الانسان ولمدة خمسة ايام من تاريخ 25/12/ الى 29/12/2016.

واضافت الدائرة: ان قسم التدريب في الدائرة قام بتهيئة خمس دورات في مجال السلامة اللغوية بمجال اعداد الكتب والمخاطبات الرسمية وهذه الدورة هي الرابعة في هذا المضمار.

اعتبارا من يوم الاحد الموافق 1/ 1 / 2017

المعهد القضائي يعلن عن فتح باب التقديم للدورة (40)

اعلن المعهد القضائي التابع لوزارة العدل عن فتح باب التقديم للدورة (40) من العام الدراسي الجديد 2017/2018، اعتبارا من يوم الاحد الموافق 1/ 1 / 2017 ولغاية الساعة الثالثة من مساء يوم الثلاثاء الموافق 31 / 1 / 2017.

وقال مدير عام المعهد القضائي د.رياض حسين: يكون التقديم على الدورة عن طريق الحضور الى مبنى المعهد الكائن في بغداد/ الوزيرية مقابل جامع النداء، لغرض اكمال متطلبات التقديم خلال فترة الدوام الرسمي.

واضاف المدير العام: ان المستمسكات المطلوبة للتقديم، هوية الاحوال المدنية للمتقدم ووالديه وزوجته (اصل وصورة ضوئية ملونة)،شهادة الجنسية العراقية للمتقدم ووالديه وزوجته (اصل وصورة ضوئية ملونة)، بطاقة السكن (اصل وصورة ضوئية ملونة)، البطاقة التموينية (اصل وصورة ضوئية ملونة)، تأييد تخرج بتاريخ التقديم للدورة (40)، صورة شخصية ملونة عدد(6)، عقد الزواج (اصل وصورة ضوئية ملونة)، قرارات حكم اذا كان محاميا.

وبين المدير العام: ان شروط التقديم ان يكون عراقيا بالولادة ومن ابوين عراقيين بالولادة ومتمتعا بالأهلية القانونية، وان لا يزيد عمره عن اربعين سنة ولا يقل عن ثمانية وعشرون، وان لا يكون محكوما علية بجناية غير سياسية او جنحه مخله بالشرف، وان يكون محمود السيرة وحسن السمعة، وان تتوفر فيه الجدارة البدنية واللياقة، وان يكون متخرجا من احدى كليات القانون (قسم القانون) في العراق او كلية قانون معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بشرط اجتيازه امتحان الكفاءة التحريري والامتحان الشفوي (المقابلة)، وان لا يكون قد سبق فصله من المعهد، وان يكون قد مارس المحاماة ممارسة فعلية مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وليس في مرافعاته خلل على حساب الحق والعدالة والقانون اوانه مارس وظيفة قضائية او قانونية في دوائر الدولة او القطاع العام للمدة المذكورة في الأقل، وان يكون مؤمنا باالله وان لا يكون هو او احد ابنائه او احد ابويه قد حكم عليه بجريمة مخلة بالشرف.

وأفاد ان دفع اجور الخدمة في المعهد القضائي والمنصوص عليها في جريدة الوقائع العراقية بالعدد 4421 في 24/10/2016 هي: 250.000 مائتان وخمسون الف دينار للمرة الاولى، و300.000 ثلاثمائة الف دينار للمرة الثانية، و400.000 اربعمائة الف دينار لما زاد عن مرتين.

يشار الى ان القبول للمتقدمين يكون من مواليد 1/1/1977 الى مواليد 1/1/1989، ويجب على المتقدم توقيع خطي بعدد مرات التقديم.

مدير عام دائرة التسجيل العقاري: أنجزنا الارشفة الالكترونية لـ(90 %) من السجلات العقارية

أجرى الحوار / غزوان الظالمي

خطت دائرة التسجيل العقاري خطوات كبيرة في مجال تقديم الخدمات للمواطنين، بما يحفظ حقوقهم والسعي الحثيث للارتقاء بمستوى العمل من الورقي التقليدي الى الالكتروني، بما يساهم في انهاء حالات التلاعب وتزوير المستمسكات العقارية والحد من مظاهر الفساد المالي والاداري، وتحقق في هذا الجانب انجاز 90% من مشروع الارشفة الالكترونية للسجلات العقارية لعموم البلد.

(العدل والمجتمع) التقت مدير عام دائرة التسجيل العقاري السيدة فوزية عليوي، للتعرف على اهم الخطوات المتخذة في الشأن الخاص بتطوير عمل هذه الدائرة العريقة والتي تختص بحفظ وتوثيق الملكية العقارية للمواطنين، واهم التدابير المتخذة في جانب تسهيل معاملات المواطنين وفقا للتوجيهات الحكومة في مجال تطبيق الاصلاح الاداري، وتوجهنا بأسئلتنا الى مدير الدائرة واجابتنا عنها لتعريف القارئ عن مدى المنجز المتحقق في مجل عمل هذه الدائرة الهامة.

مجال مكافحة الفساد من اهم المجالات التي نسعى لتحقيقها وفقا للتوجيهات الحكومية، عبر تسهيل انجاز معاملات المواطنين بالتنسيق مع الامانة العامة لمجلس الوزراء

× ما هي الاستراتيجية التي تم اعدادها للمرحلة المقبلة والخاصة بدائرة التسجيل العقاري خلال المرحلة المقبلة، وما هي اقسام الدائرة؟

- أكدت السيدة مدير عام دائرة التسجيل العقاري، فوزية عبد خفيف، ان صلب عمل دوائر التسجيل العقاري هو اجراء المعاملات التصرفية وتنفيذ القرارات القضائية المكتسبة الدرجة القطعية بخصوص الحقوق الاصلية والتبعية التي تجري على العقارات، اما إستراتيجية العمل خلال العام (2016-2017) وعلى الرغم من الموازنة التقشفية، الا ان توجيهات السيد الوزير د. حيدر الزاملي، اكدت على اهمية الارتقاء بواقع عمل دائرة التسجيل العقاري عبر نقلها الى بناية تتلاءم مع حجم العمل وقيمتها العريقة والتي تساهم بحفظ أملاك المواطنين، عبر توفير متطلبات العمل والانتقال به من الأسلوب الورقي الى الالكتروني، وقد تحقق في هذا الجانب انجاز ما نسبته (90%) من الأرشفة الالكترونية للسجلات العقارية.

وفي الشان الخاص بالأقسام التي تتكون منها الدائرة، أجابت المدير العام، بالقول: نص النظام الداخلي رقم (1) لسنة 2010 المعدل المادة (3/ثانيا) تظم هذه الدائرة عشرة أقسام هي (التدقيق، القانوني، الموارد البشرية، المالية، الفنية، التدقيق الحسابي، التخطيط والمتابعة، الحاسبات، الخدمات الادارية السجلات)، وتكون مهام الاقسام على النحو الاتي، يقوم قسم التدقيق، بعملية تدقيق المعاملات التصرفية الخاصة بالملكية العقارية الواردة على الحقوق العينية العقارية الاصلية او التبعية.

كما تقوم الدائرة بمراقبة تطبيق القوانين والانظمة والتعليمات ذات العلاقة بالمعاملات التي تسجل في دوائر التسجيل العقاري، والاجابة على الاستفسارات الواردة من دوائر التسجيل العقاري الفرعية بخصوص المعاملات التي يجري تسجيلها فيها، واعداد مسودات التعاميم الخاصة بتبليغ القوانين والانظمة والتعليمات ذات العلاقة بدوائر التسجيل العقاري.

اما القسم القانوني وتكون مهامه، تقديم المشورة القانونية الى اقسام وشعب دائرة التسجيل العقاري العامة والدوائر التابعة لها، واجراء التحقيق الاداري في شأن المخالفات التي تقع في دوائر التسجيل العقاري ورفع التوصيات اللازمة في شأنها، وحضور مرافعات الدعاوي وتنظيم اللوائح والوكالات القانونية وبيان الراي بصدد الدعاوى التي لها علاقة بدوائر التسجيل العقاري، وتنظيم العقود لاستئجار الابنية للدوائر وتوكيل المحامين عند ترافعهم امام المحاكم عن الدعاوى التي لها علاقة بدوائر التسجيل العقاري.

كما يقوم قسم الموارد البشرية، بانجاز كل ما يتعلق بجدول ومفردات الملاك وتبديل عناوين وتعديل رواتب الموظفين الحاصلين على شهادة اعلى، ومسك سجل خاص بالمكتبة ومتابعة تجليد الوقائع العراقية، وتنظيم الاجازات وضم الخدمة وحفظ اضابير الموظفين الشخصية وتثبيت خلاصاتها

ويعد قسم الشؤون المالية، من الاقسام الحساسة والذي يقوم بمهام ضبط حسابات الايرادات والنفقات العامة واعداد الميزانية العامة، والاشراف على تنظيم الاختام الرسمية ومراقبة امور الايجار والاستئجار وتنظيم عقودها وتجديدها وصرف بدلاتها، والقيام بجميع الامور المالية الحسابية العائدة لدائرة التسجيل العقاري العامة والدوائر التابعة لها.

فيما يقوم قسم الشؤون الفنية، بتهيئة المكائن والالات والادوات والمواد واللوازم الهندسية وبقية المواد اللازمة لضمان سير الاعمال الفنية وفق الاساليب الحديثة المتطورة، كتدقيق خرائط ومرتسمات المعاملات التصرفية والاعمال الفنية، الاشراف على تجهيز دوائر التسجيل العقاري بالخرائط والمرتسمات اللازمة لاعمالها الفنية.

ويختص قسم التدقيق الحسابي، بمراقبة وتدقيق كل مايتعلق بالامور الحسابية، بالتخطيط والمتابعة، ومتابعة وتنفيذ خطة دائرة التسجيل العقاري وتدريب الملاكات العاملة لرفع كفاءة ادائهم.

× ماذا تحقق في مجال مكافحة الفساد الاداري وفقاً للتوجيهات الحكومية سعيا للحفاظ على املاك المواطنين؟

- ان دائرتنا سبق وان تصدت لعدد من محاولات التزوير وانتحال الصفة في نقل ملكية العقارات وتم احالة المزورين الى الجهات القضائية وكذلك يتم محاسبة الموظفين الذين يثبت تقصيرهم في اداء مهامهم عملهم او الذين يتعاطون الرشوة والتزوير ويتم عند ثبوت هذه الحالات عليهم احالتهم الى اللجان التحقيقية في دائرتنا او الى لجان التحقيق المشتركة بين دائرتنا وقسم المتابعة والتنسيق في مكتب الوزير ومكتب المفتش العام والتي بدورها تصدر التوصيات المناسبة والتي عادة تكون بتوجيه العقوبات الانضباطية بحق الموظفين المقصرين او احالتهم للجهات القضائية المختصة لاتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم مع ملاحظة ان هذه الحالات هي محدودة وتكاد ان تكون قليلة قياسا الى حجم الجهود التي تبذلها دوائرنا في تقديم خدماتها للمراجعين.

> **لقد ساهمت اجراءات دائرتنا الاحترازية بالحد من حالات التزوير وكشف محاولات التزوير وانتحال الصفة وذلك من خلال اصدار عدة اعمامات وبالتعاون مع وزارة العدل وتوجيه مباشر من معالي السيد وزير العدل من اجل الحفاظ على املاك المواطنين**

× ماهي اهم الخطوات المتخذة مؤخرا في مجال خفض نسبة الروتين بالمعاملات العقارية؟

- اولى الخطوات المتخذة في مجال تسريع انجاز المعاملة العقارية، اعتماد البطاقة الوطنية كوثيقة تعريفية بديلة عن شهادات الجنسية وهوية الاحوال المدنية وبالتالي انتفاء الحاجة الى طلب صحة صدور هذه المستمسكات مما اسهم في تقليل الفترة الزمنية لانجاز المعاملة، والخطوة الثانية، اعتماد نظام تبسيط الاجراءات في المخاطبات بين الدائرة العامة وفروعها وخاصة في ما يتعلق بتطبيق تعليمات رقم 6 لسنة 1991 الذي يعالج موضوع فقدان وتلف الاضابير العقارية، فيما تعتمد الخطوة الاخرى تطبيق تجربة اكمال اجراءات تصديق البلدية والتحاسب الضريبي داخل مديرية التسجيل العقاري في الشعب كمرحلة تتجاوز العديد من حلقات انجاز المعاملة، وسيتم تعميمها على باقي الدوائر في حالة نجاح هذه التجربة، واهمية اعتماد كتب صحة صدور الوكالات لمدة سنة كاملة وعدم مطالبة المواطن بتجديدها وكذلك تم التوجيه بعدم مطالبة الوكيل من المشتري او متلقي حقوق الملكية بصحة صدور الوكالات.

ويعد مجال مكافحة الفساد من اهم المجالات التي نسعى لتحقيقها وفقا للتوجيهات الحكومية، عبر تسهيل انجاز معاملات المواطنين، وهذا الامر تم العمل عليه استنادا الى توجيهات الوزير بالتنسيق مع الامانة العامة لمجلس الوزراء باستحصال موافقات فك ارتباط المعاملة التصرفية العقارية عن استحصال ديون دوائر الدولة الاخرى، كدوائر البلدية وامانة العاصمة، وفي هذه الحالة يتم تخفيض ما يعادل (60%) من الروتين المتعلق بالمعاملة العقارية، ومن جهة اخرى فانها تساهم بالحد وبشكل كبير من حلقات انجاز المعاملة والتي تستغل من بعض ضعفاء النفوس لتصيد المراجعين واستغلالهم ماديا.

× قلة الكوادر الوظيفية في دائرة التسجيل العقاري من اهم معوقات العمل، كيف سيتم التعامل مع هذا الجانب وفقا لمحددات التعيينات خلال عام 2017؟

- تسعى الدائرة لمعالجة موضوع النقص من خلال مفاتحة الدوائر العدلية الاخرى لتزويدها بموظفين ذو خبرة مختلفة تتلاءم اختصاصات عمل دوائرنا، لان عمل دائرة التسجيل العقاري يعتمد تخصصات متعددة بعضها تتطلب خبرات في مجال الحاسوب، للمساهمة في تطبيق برنامج الأرشفة الالكترونية وأهمية امتلاك الموظف الخبرة اللازمة للتعامل مع البرامج الالكترونية الحديثة ونظم ادخال المعلومات، اضافة الى ان اقسام الدائرة تعتمد اختصاص ادارية واخرى ميدانية في مجال المساحة، الامر الذي يتطلب توفر شهادات في اختصاصات وخبرات محددة من اجل انجاح العمل وجعله في اطاره المهني.

× برنامج الارشفة الالكترونية قطع اشواطاً كبيرة في جانب الانجاز متى سيتم اعتماد اسلوب انجاز المعاملة العقارية الكترونيا؟

- ان العمل بإجراءات ارشفة عمل دوائر التسجيل العقاري لازال مستمر العمل به وتم ارشفة 90% من سجلاتنا وجاري العمل على حفظ نسخ منها في البنك المركزي وهناك برنامج جديد يتم دراسته سيساهم في تسريع عملية الارشفة وبما يجعل امكانية التلاعب بالمعاملات العقارية صعبا جدا لوجود نسخ محفوظة الكترونيا يمكن الرجوع اليها للتأكد من عائدية أوصاف العقار لكن تطبيق هذا البرنامج يتطلب زيادة الدعم المالي لدائرة التسجيل العقاري من خلال زيادة التخصيصات المالية لوزارة العدل في الموازنات المالية السنوية.

وبرغم ما تقدم فان اعتماد المعاملة الالكترونية بدلا من المعاملة الورقية يتطلب تغيير القوانين العراقية لان البصمة الالكترونية ليس لها وجود في الواقع العراقي ولا تعتمد قانونا لحد الان في القوانين العراقية بالاضافة الى المستندات الالكترونية، وحتى وقتنا الحاضر لم تعتمد في عمل مؤسسات الدولة على المستندات الورقية كـ(السند العقاري، والمعاملة العقارية)، بالاضافة الى ما تقدم فانها تحتاج الى اجراء تغييرات عل بعض القوانين العقارية من اجل ايجاد قواعد جديدة للعمل الالكتروني، وبدورنا فقد بدأنا في دائرة التسجيل العقاري بارشفة جميع السجلات العقارية في عموم العراق وتصويرها بطريقة الـ(سكنر)، وهي تعد قاعدة اولى لموضوع المكننة والثانية للحفاظ عليها من التلف والاحداث الامنية والتي من شأنها ان توفر قاعدة شاملة للسجلات العقارية.

× تلجأ اغلب وزارات ومؤسسات الدولة الى اعتماد المعاملة العقارية كمنفذ لتسديد الضرائب والديون التي في ذمة المواطن، توجه الوزارة نحو فصل المعاملة العقاري هل سيتم فصلها وفقا لتوجه الوزارة؟

- فصل المعاملات العقارية عن باقي الوزارات والدوائر يتطلب تدخلا تشريعيا ويتضمن تعديل قانون ضريبة الدخل والعقار وقانون ادارة البلديات وقد تم المباشرة بتجربة حضور ممثل عن دائرة الضريبة ودوائر البلدية المختصة في داخل مديرية التسجيل العقاري في الشعب لغرض استكمال اجراءات تصديق المعاملة من البلدية والتحاسب الضريبي وانه في حالة نجاح هذه التجربة سيتم تعميمها على باقي الدوائر لحين استكمال الاجراءات التشريعية بتعديل قوانين تلك الدوائر، علما ان نجاح هذه التجربة سيخفض وبشكل كبير من حلقات المعاملة العقارية.

× اجراءات مشددة اتخذت في دوائر التسجيل العقاري ما مدى مساهمتها في الحد من الفساد، وماهي الحالات التي تم ضبطها للتلاعب بأملاك المواطنين والدولة؟

- لقد ساهمت اجراءات دائرتنا الاحترازية بالحد من حالات التزوير وكشف محاولات التزوير وانتحال الصفة وذلك من خلال اصدار عدة اعمامات وبالتعاون مع وزارة العدل وتوجيه مباشر من معالي السيد وزير العدل من اجل الحفاظ على املاك المواطنين ومنها على سبيل المثال عقارات المسيحيين فقد تم اصدار تعليمات لغرض حماية املاك هذه الشريحة، فان المعاملة التصرفية العقارية على ممتلكاتهم تستوجب حضور البائع شخصيا او وكيل من الدرجة الاولى والثانية حصرا، وقد تم في هذا الجانب ايضا اصدار تعليمات ثانية بانه في حالة كون الوكيل عن البائع ليس من الاقارب بالدرجة الاولى والثانية فانه يمكن لبطريكية بابل الكدانية او احد السادة النواب (المسيحيين) كفالة الشخص الوكيل وبذلك يكون استثناء من شرط كون الوكيل عن البائع من الدرجة الاولى والثانية وقد كان لهذه التعاميم الدور الاكبر في الحفاظ على املاك المسيحيين، خاصة المقيمين في الخارج

> **اولى الخطوات المتخذة في مجال تسريع انجاز المعاملة العقارية، اعتماد البطاقة الوطنية كوثيقة تعريفية بديلة عن شهادات الجنسية وهوية الاحوال المدنية وبالتالي انتفاء الحاجة الى طلب صحة صدور هذه المستمسكات مما اسهم في تقليل الفترة الزمنية لانجاز المعاملة**

وقد قام وفد من الفاتيكان بزيارة وزارة العدل وعبروا عن شكرهم للاجراءات الاحترازية للوزارة والتي من شأنها ان تساهم في الحفاظ على املاك المسيحيين، وفي جانب الرقابة الميدانية فقد تم تزويد معظم دوائر التسجيل العقاري بكاميرات مراقبة لمتابعة حركة الموظفين والاضابير العقارية لمنع اي ظواهر سلبية.

وفي الفترة السابقة تم اكتشاف حالات تلاعب بالقروض المصرفية عبر ضمانات وهمية في التسجيل العقاري بالمدائن وبناءً عليها تم اعداد آلية جديدة في تقيم العقارات المقدمة كضمانات للقروض المصرفية الممنوحة من المصارف الحكومية والاهلية تتمثل باعتماد الضوابط المعتمدة من قبل دائرة التسجيل العقاري في تقدير اقيام العقارات من قبل اللجان المشكلة بموجب قانون تقدير قيمة العقار ومنافعه المرقم 85 لسنة 1978 مع اعطاء زيادة بنسبة 30% عن قيمة الأرض بالنسبة للعقارات التي استعمالها تجاري وبنسبة 10% للعقارات السكنية وقد تم المصادقة على هذه الالية من قبل مكتب رئيس الوزراء المدين الراهن (مالك العقار) والدائن المرتهن (المصرف) ومنعت حالات المغالات بتقدير اقيام العقارات وبالتالي الحفاظ على اموال المصارف باعتبارها اموال عامة.

× اعتماد اسلوب النافذة الواحدة (الكاونتر) ما مدى مساهمته فعليا في خفض مستوى الرشوة والروتين في انجاز معاملات المواطنين؟

- ساهم نظام الكاونتر في خفض حالات تقاضي الرشوة من خلال منع تنقل المراجعين في اروقة الدائرة وقد وضعنا الية عمل تساعد على التخفيف من ازدحام المراجعين على الكاونتر وذلك بتنظيم بطاقة مراجعة ذات الوان متعددة وفقاً لعدد الشعب ومتسلسلة تقدم لكل مراجع بحيث ينتظر دوره جالساً بعيداً عن الكاونتر لحين استدعائه وفقا للرقم الموجود على البطاقة وقد تم العمل بهذا النظام في كافة دوائر التسجيل العقاري منذ منتصف عام 2012.

× حققت وزارة العدل دوراً بارزاً في عودة الحياة الى المناطق المحررة ، ما هو دور دوائر التسجيل العقاري وما هو الدور المتخذ لحفظ املاك النازحين والمهجرين من هذه المناطق؟

- من المعروف انه تم التوقف بالعمل في دوائرنا الواقعة ضمن المناطق المحتلة من قبل داعش وبعد تحرير كل منطقة يتم جرد الاضابير الموجودة والسجلات وتدقيقها علما انه توجد نسخةٍ من هذه السجلات في المديرية العامة وتم فعلاً استئناف العمل في محافظة صلاح الدين وجار العمل بشكل طبيعي لتهيئة واعداد احتياجات الدوائر العدلية وبما يساهم باستئناف العمل في محافظة الانبار حيث اكملت دائرتنا في محافظة الانبار جردها للأضابير والسجلات وبانتظار باقي الدوائر في المحافظة لكون دائرتنا ذات وضع خاص ومرتبطة بدائرة البلدية والضريبةٍ ووزارة المالية وسيتم اطلاق العمل قريباً جداً.

× مدى تاثير الازمة المالية على مشاريع الدائرة، وماهي اخر تداعيات التحقيق في السجلات العقارية في محافظتي النجف الاشرف وكربلاء المقدسة؟

- الازمة المالية القت بظلالها على الحكومة واثرت سلبا على دوائر التسجيل العقاري حيث ان قلة التخصيصات المالية اثرت بشكل مباشر على مشروع مكننة دوائر التسجيل العقاري، ولكن في الوقت الحاضر يوجد مشروع مكننة دوائر التسجيل العقاري عن طريق الشراكة مع القطاع الخاص وعن طريق وزارة التخطيط وتقوم اللجنة الوزارية المشكلة بخصوص هذا الموضوع بأعداد دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لمشروع مكننة دوائر التسجيل العقاري، وهذا الحل سيساهم في تجاوز تداعيات الازمة المالية وانعدام تخصيصات الموازنة في الجانب الاستثماري. وفيما يخص موضوع السجلات العقارية في النجف الاشرف وكربلاء المقدسة فان معظم هذه السجلات قد تم معالجتها وفق القانون من خلال وضع اشارة الحجز على القيود المضافة والوهمية من قبل القضاء وقيام الجهات المالكة بإقامة الدعاوى القضائية بأبطال هذه القيود وبمرور الوقت سيتم حسم المتبقي من هذا الموضوع بشكل نهائي.

أزمة المياه أسبابها وحقوق العراق في المياه المشتركة- الاخطاء والمعالجات

كان المفروض تشكيل وزارة خاصة بالسدود والخزانات لكوننا بأمس الحاجة اليها سابقا وحاليا

للكاتب: كريم حنا وردوني

-أزمة المياه في العراق لها تأثيرها السلبي على الوضع المناخي لكون الموارد المائية قليلة وغير متاحة مما يؤثر سلبا على الوضع البيئي وقد تفاقمت أزمة المياه بشكل كبير بسبب النقص الحاد من الواردات المائية وان شحتها لها نتائج خطيرة في انخفاض الانتاج الزراعي والتراجع الكثير في اعداد الثروة الحيوانية وهجرة الفلاحين من الريف الى المدن وتوسع مساحات التصحر وازدياد نشاط الكثبان الرملية والتلوث البيئي والمياه واحتمال توقف في المنظومات الكهربائية للسدود والتي تؤثر سلبا على النشاط الصناعي وغيرها من المشاكل التدميرية في البنية التحتية للاقتصاد العراقي.

ان المناطق المضمونة وشبه المنظومة الامطار تقع في الشمال الغربي والمناطق الشمالية الشرقية ان المناطق الحدودية الشمالية الشرقية تسقط بكميات جيدة تغذي الروافد الرئيسية بالمياه، اما المناطق الجنوبية والهضاب الغربية الامطار شحيحة بنسبة عالية حيث ان العراق يقع ضمن المناطق الجافة الحارة علما ان نسبة التبخر تكون عالية في المناطق الوسطى والجنوبية بسبب ارتفاع درجة الحرارة وخاصة في المناطق التي تتواجد فيها المسطحات المائية وبد ان توضع دراسات علمية وهذه من مسؤولية الجهات المختصة بهذا الشأن (وزارة الموارد المائية) لدى الحكومة الفيدرالية وحكومة اقليم كردستان من حيث دراسة الوضع المائي ونوعيتها والية تطويرها والحفاظ عليها من الهدر.

ومن هذه الاليات تشكيل هيئة عليا او مجلس مركزي للاهتمام بالوضع العام للموارد المائية من كبار الاختصاصيين في مجال السدود والمياه بانواعها وترتبط بأعلى سلطة في الدولة (مكتب رئيس الوزراء)، الغرض منها تقديم التقارير والدراسات والابحاث العلمية والحلول المناسبة للازمة وعقد مؤتمرات علمية محلية والمشاركة الفعالة في المؤتمرات الدولية وأخذ مشورة من الاخصائيين الدوليين والمنظمات الدولية ذات الشأن وتبادل الخبرات وعقد اتفاقيات مع المنظمات الدولية التي تهتم بمصادر المياه.

والاهتمام بمكامن المياه الجوفية لكونه المصدر الستراتيجي لتطوير الزراعة والثروة الحيوانية والقيام بمسح جيولوجي لمعرفة مكامنها الغزيرة لان مخزون المياه في العراق كبير جدا ولابد الاستفادة من تجارب الدول التي ليس لها انهار دائمية مثل الاردن والسعودية ودول الخليج وغيرها من الدول والتي تمتاز الزراعة لديها بدرجة عالية من العلمية.

والاهتمام بتحلية مياه المسطحات المائية المتوفرة لدينا وكذلك من جداول المبازل وشط العرب وكذلك مشروع المصب العام.

ترشيد استعمال المياه في القطاع الزراعي واتباع الاساليب العلمية للسقي عن نقل المياه بواسطة القنوات المغلقة والري بالرش وبالتنقيط وتبطين القنوات الاروائية لتقليل نسبة هدر المياه من التسرب في جوف الارض ومن التبخر.

وضع مقاييس مياه الشرب على نطاق العراق في الدور السكنية وغيرها من المؤسسات الحكومية ووضع اسعار مناسبة للحد من الهدر وفرض غرامات على المتجاوزين أسوة بالدول المتقدمة مما له من معطيات ايجابية لدعم الاقتصاد الوطني.

معالجة مشكلة مياه الصرف الصحي التي تصب في الانهر والجداول مما يؤدي الى تلوث المياه وتأثيرها على صحة الانسان والتلوث البيئي.

الاهتمام بمياه الصرف الصحي وتنقيتها واستخدامها لسقي المزروعات وغيرها من الاستخدامات التي لها دور فعال وكبير في ترشيد استهلاك المياه ذات الجدوى الاقتصادية.

عدم استخدام طريقة الري السطحي (السيحي) لان ذلك يؤدي الى هدر المياه بشكل كبير واتباع الطرق العلمية (لاحظ فقرة (٥) المنوه عنها).

السعي وبكل الطرق والوسائل لعقد اتفاقيات بين الدول المتشاطئة والتي تتضمن هذه الاتفاقيات احد بنودها حسب المسافة التي تمر بها هذه الانهر لكل دولة ومساحة الاراضي الصالحة للزراعة والكثافة السكانية ومساحة الارض التي زرعت بها المغروسات وعدد الثروة الحيوانية وغيرها من الفقرات التي تعكس ايجابيا على الاقتصاد الزراعي.

ومن المعلوم ان لنا الحق في حصة المياه بين العراق ودول المنبع ولايجوز وضع اللوم على هذه الدول بشكل دائم لكن اخطائنا هي السبب في ازمة المياه اضافة الى المشاريع التي تنفذ لدى دول المنبع في خلق ازمة المياه ولابد التأثير على دول الجوار لتزويدنا بحصتنا المائية ولايجوز ان نتخلى عن حقوقنا في المياه لدى دول المنبع وعليه يتطلب الاهتمام عن كثب لصيانة السدود والخزانات المشيدة في العراق منذ العقد الرابع من القرن الماضي لغرض استيعاب اكبر كمية من المياه المحتملة لاسباب طارئة وكذلك الاهتمام بالسدود التي شيدت حديثا مثال على ذلك السدود المشيدة سد حديثة والموصل وحمرين وهناك سدود اروائية تحويلية وسدود صغيرة في الوسط والجنوب يستجوب الاهتمام بها وصيانتها كي تستطيع مقاومة الموجات المائية المحتملة والتقليل من الهدر المائي وضياع كميات بسبب التبخر ولابد من معالجة هذه المسألة عن طريق زراعة الاشجار على بحيرات السدود وتبطين القنوات حيث يكون الهدر المائي في فصل الصيف لكون نسبة التبخر عالية بسبب ارتفاع درجة الحرارة وخاصة خلال السنوات الاخيرة والاهتمام بسد الموصل لعدم امكانية خزن سعته الخزنية لوجود في بطن السد كهوف حيث قامت عدد من الشركات في تحشي الكهوف الموجودة تحت السد بسبب تأكل الصخور الجبسية لكون موقعه غير ملائم من الناحية الهندسية.

كان المفروض تشكيل وزارة خاصة بالسدود والخزانات لكوننا بأمس الحاجة اليها سابقا وحاليا حيث ان العالم يشعر بانه هناك ازمة مياه وقد تتحول المشكلة الى ازمة حرب المياه بين دول المنبع والمصب، ومن حق العراق مطالبة دول الجوار بتعويضه بما فاته من حصص مائية الهدف من التعويض خزنها في السدود.

كاتب العدل في القانون العراقي

– لم يرد تعريف في القانون العراقي للكاتب العدل وحتى في قانون الكتاب العدول المرقم ٣٣لسنة ١٩٩٨فمن هو حسب رأي المتواضع الشخص الحاصل على شهادة البكالوريوس في القانون والموظف في احد الدوائر الحكومية وبالذات في الدوائر العدلية بعد اجتيازه دورة أمدها ٣اشهر في المعهد القضائي على إن يمضي على تعينه بالدوائر الحكومية سنتين حسب القانون ولكن المعمول به انه يتم إدخال الموظف الحقوقي لدورة الكتاب العدول بعدتعينه بأشهر وذلك للحاجة الماسة اليه .

ماهية إعماله.

تنظيم وتوثيق التصرفات القانونية كافة مثل

١/الوكالة

٢/الكفالة

٣/الإيداع

٤/المصادقة على الترجمة

٥ /تسجيل المكائن

هذه هي أعمال الكاتب العدل.

إذ تبادر إلى ذهني سؤال هل يعد الكاتب العدل قاضي (حاكم)

للإجابة على هذا التساؤل يجب علينا تحديد وجه التشابه والاختلاف بين القاضي والكاتب العدل.

أوجه التشابه بين القاضي والكاتب العدل.

١/ كلاهما يقوم بإصدار سندات رسمية فالقاضي يقوم بإصدار قرار الحكم الذي هوسند رسمي استنادا لأحكام المادة ١٠٥من قانون الإثبات العراقي بالأضافة إلى الحجج يصدرها القاضي " (حجة الوصايا الولاية القيمومة وغيرها) كذلك الحال بالنسبة للكاتب العدل للأمال التي يقوم بها والمذكورة أعلاه .

٢ / قرارات الطرفين قابلة للتنفيذ أي لها قوة الشيء المحكوم به.

٣/للطرفين الحق في اتخاذ قرار الأبطال ابطال السند أو قرار الحكم فللكاتب العدل الحق في إبطال السند الذي يصدر منه بعد تنظيمه كعزل الوكيل بعد إنذاره بطلب من الموكل .

هذه بعض أوجه التشابه بين القاضي والكاتب العدل.

اماأوجه الاختلاف فهي كالاتي .

١/أن قرار الحكم الصادر من القاضي لاينفذ إلى بعد اكتسابه الدرجة القطعية ويكتسب قرار القاضي الدرجة القطعية بعد استنفاذ جميع طرق الطعن القانونية وهذا يتطلب عدة أشهر إما قرار الكاتب العدل المتمثل بالوكالة وغيرها من الأعمال الأخرى فانه قابل للتنفيذ حال صدوره من الكاتب العدل .

٢/ تخضع قرارات القاضي لرقابة محكمة التميز بينما لاتخضع أعمال الكاتب العدل لرقابة محكمة التميز.

إذن لمن تخضع أعمال الكاتب العدل إلى أي جهة ؟

لقد رسم نص المادة ٤من قانون الكتاب العدول المرقم٣٣لسنة ١٩٩٨ الجهة التي تخضع لها أعمال الكاتب العدل ومختصة بتوجيه التعليمات إلى الكاتب العدل في حال رفض الكاتب العدل تنظيم أو توثيق سند ما من السندات وتفسير القوانين المتعلقة بأعمال الكتاب العدول وهي الهيئة الاستشارية حيث تتشكل هذه الهيئة برئاسة

١/ المدير العام . رئيسا للهيئة

٢/عضوية اثنان من الكتاب العدول.

٣/اثنين من مدراء الأقسام.

وتصدر قرارات هذه الهيئة بالإجماع وتأخذ هذه القرارات صفة الأمر الذي يجب على الكاتب العدل طاعته .

إنها هيئة شبيهة بهيئات محكمة التمييز التي تخضع المحاكم لأشرافها على القرارات التي تصدر. إذن لماذا لم يخضع القانون أعمال وقرارات الكتاب العدول لمحكمة التميز على الرغم من التشابه الكبير بين عمله وعمل القاضي.

وذلك حسب رائي المتواضع لانعدام الخصومة حيث أن الطرف حينما يلتجؤن إلى الكاتب العدل لتنظيم السند الخاص بهم يكونان متفقان على ذلك أي لاتوجد منازعة مخاصمة .

أذن هل الكاتب العدل قاضي أم لا؟ لقد عدنا إلى السؤال الذي ابتدأنا به محور دراستنا القانونية المتواضعة .

من خلال الدراسة القانونية أعلاه نقول بأن الكاتب العدل قاضي ولكن قاضي غير عادي.

كما تعلم يا ايها القارئ الكريم القضاء نوعان .

١/قضاء عادي (خصومة دعاوي قرارات محاكم)

٢/قضاء ولائي أو امر على العرائض(حجة وصايا قسام شرعي)

الكاتب العدل يعمل ضمن إطار القضاء ألولائي فإصدار الوكالة شبيه بإصدار القسام الشرعي وحجة الوصايا.

ثقافة قانونية عامة

التعليم القانوني إلى جانب المؤهلات المطلوبة لتكون محام يشمل التعليم القانوني أيضا درجات اعلى مثل الدكتوراه لدراسة اكاديمية اكثر تقدما . ويعد القانون في عديد من البلدان غير الولايات المتحدة الأمريكية درجة جامعية والمتخرجون من هذا البرنامج مؤهلون للمحاماة باجتياز اختبار القدرات . وفي هذه البلدان تسمح برامج التخرج في المحاماه للطلاب بالشروع في المهن الاكاديمية او في التخصص في مجال معين في المحاماه . ففي الولايات المتحدة يعتبر القانون درجة دكتوراه مهنية تسمى بالدكتوراه في القانون. ويشرع الطلاب في دراستهم القانونية وذلك بعد انهاء الجامعة في بعض المجالات (عادة ماتكون درجة البكالوريس) .

فمن الممكن ان تكون الدرجة الجامعية في اي مجال ، بالرغم من ان العديد من المحامين الأمريكيين يحملون درجة البكالوريس في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، فالدراسة القانونية في المرحلة الجامعية متاحة في القليل من المعاهد . و عادة ما تكون مدارس القانون الأمريكية كيانا مستقلا ضمن جامعات أكبر . كلية القانون هو اسم اخر ل law school او school of law ، وهذا المصطلحات شائعة في الولايات المتحدة الأمريكية .

و يستخدم هذا المصطلح في كندا وبلاد الكومنولث وبقية دول العالم . وقد يكون مختلفا عن مدارس القانون حيث ان الكلية هي قسم من الجامعة وتكون في نفس مرتبة الكليات الاخرى مثل كلية الطب ، وكلية الدراسات العليا ، بينما كليات القانون law school او school of laww لها وضع مستقل داخل الجامعة او تكون مستقلة تماما عن اي معهد تعليمي لما بعد الثانوية . بالاضافة إلى ان المرحلة الأخيرة في التعليم القانوني المهني .

الاختصاص الدولي للمحاكم العراقية

لم يتطرق قانون المرافعات المدنيه رقم ٨٣لسنة١٩٦٩المعدل الى موضوع اختصاص المحاكم العراقية من الناحيه الدولية لذلك لابد من الرجوع لنص المادتين ١٥و١٤ من القانون المدني والى قانون تنفيذ الاحكام الاجنبية رقم ٢٨لسنة١٩٣٠ فقد نصت ماده ١٤ من القانون المدني(يقاضى العراقي امام محاكم العراق عما ترتب في ذمته من حقوق حتى ما نشأ منها في الخارج) اما الماده١٥فقد نصت (فانه يقاضى الاجنبي امام محاكم العراق في الاحوال الاتيه:أ:اذا وجد في العراق.ب:اذا كانت المقاضاة في حق متعلق في عقار موجود في العراق او بمنقول موجود فيه وقت رفع الدعوى.ج:اذا كان موضوع التقاضي عقد تم ابرامه في العراق او كان واجب التنفيذ فيه او كان التقاضي عن حادثه وقعت في العراق)ويلاحظ من نص الماده ١٤انه لابد من ان يكون المدعى عليه متمتع بالجنسيه العراقيه ولايهم فيما اذا كان الحق عينيا او شخصيا وسواء كان المدعي عراقيا او اجنبيا وسواء كان المدعي عليه مقيما في العراق او في خارجه بل ويكون له الاختصاص حتى اذا لم يكن له في العراق موطن او محل سكن وسواء كان المال موجودا في العراق ام في خارجه وسواء قد نشأ الالتزام في ذمة المدعي عليه داخل العراق ام خارجه فهذا يعتبر تطبيقا لمبدأ سيدة الدوله على مواطنيها(١).

اما اذا كان المدعي عليه اجنبيا فيمكن مقاضاته في الحالات الاتيه:١.اذا وجد في العراق وسواء كان له موطن او محل سكنى في العراق من عدمه وسواء كان شخصا طبيعيا او معنويا حيث ان الاجنبي من الصعوبه السيطرة عليه كذلك فعند وجوده في العراق يمكن ان تباشر بحقه الدعوى وهذا ناتج عن سيادة الدوله على جميع مناطق اقليمها وعليه فان وجوده بصوره عرضيه على اقليم العراق يعطي المجال لمقاضاته واذا تعدد المدعى عليهم وكانت لهم مواطن مختلفة من بينها العراق يمكن اقامة الدعوى فيه اي في محل اقامة المدعى عليه او محل وجود العقار(٢)اما اذا كان الشخص الاجنبي معنويا وله موطن في العراق فيمكن اقامة الدعوى عليه في العراق وكذلك اذا كان له فرع او وكاله في العراق فتكون المحاكم العراقية هي المختصه على ان يكون موضوع الدعوى سببها النزاع الناتج عن عمل هذا الفرع او الوكالة.

الاحكام والقرارات الواجبة التميز

هناك احكام وقرارات اوجب المشرع عدم تنفيذها الا بعد تصديقها من محكمة التمييز فاذا لم تميز خلال المده القانونيه فانه يجب على المحكمة ان تقوم بارسالها الى محكمة التمييز لتمييزها والغايه في ذلك هو كون بعض هذه الاحكام يتعلق بالحل والحرم او بناقصي الاهليه مما يجب حمايتهم او بالمال العام وذلك خوفا من عدم اهتمام المسؤولين عنهم من الاهتمام بمصالحهم الامر الذي قد يؤدي الى ضياع حقوقهم فيما اذا قد حصل خطأ في الحكم القضائي قد يؤدي الى الاضرار بمصالحهم ولذلك سمي بالتمييز او الوجبي او التلقائي(١) وعليه فان الاحكام والقرارات التي يجب ايداعها للتدقيقات التمييزيه هي :

١: الاحكام الصادرة على المال العام: الاحكام الصادرة على الاوقاف الاحكام الصادره على الصغار: الاحكام الصادره على الغائبين الاحكام الصادرة على المجانين

الاحكام الصادره على المعتوهين وغيرهم من ناقصي الاهلية كالمحجور والسفيه: الاحكام المتضمنه فسخ عقد الزواج الحجج المتعلقه باستبدال الاوقاف

٩:الحجج المتضمنة الاذن بالقسمة الرضائية وغيرها من الحجج التي تعتبر بمثابة احكام.

علما ان الاحكام التي تقرر لمصلحة المذكورين ليس هناك مايوجب تمييزها وانما يمكن ان تنفذ فورا وليس على المحكمة ارسالها الى محكمة التمييز وذلك ان نص الماده قد تضمن وجوب ارسال هذه الاحكام والحجج اذا كانت صادره عليهم اي ضدهم وليس لمصلحتهم فاذا كانت صادره لمصلحتهم فتكون قد انتفت الغايه التي ابتغى المشرع وجوب التمييز من خلالها حيث لاتنطبق على المذكورين في هذه المادة.

السنة الثانية
العدد 20
كانون الثاني 2017
الصفحات
8
WWW.moj..gov.iq

العدل والمجتمع
Justice & society
توزع مجانا
شهرية تصدر عن وزارة العدل

الاشراف العام
د.حيدر الزاملي
رئيس التحرير
غزوان الظالمي

العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

عمل المثبتات التلقائية في استقرار الموازنة العامة للدولة

مدير عام الدائرة الادارية والمالية/ المحاسب القانوني - عبد الكريم فارس السعدي

نعني بالمثبتات التلقائية هي الآليات التي تتعامل مع عناصر السياسة المالية وتعمل على تحقيق هذه التقلبات في الناتج المحلي الإجمالي تلقائيا من دون اتخاذ إي إجراءات حكومية وهي تشمل مكونات الموازنة العامة والتي تعمل على تعويض تقلبات الطلب الفعال عن طريق الحد من الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي في حالة الركود وبالعكس في حالة الانتعاش .

وهي السياسات أو الإجراءات في النظام الاقتصادي التي تميل تلقائيا لتخفيف تقلبات الدورة الاقتصادية في التوظيف أو الدخل وما إلى ذلك دون تدخل مباشر من الحكومة وتميل المثبتات التلقائية إلى تقليل حجم التقلبات في النتائج المحلي الإجمالي للبلد .

ومن الممكن إن نلاحظ بأنها تتعامل مع السياسات المالية من خلال الإيرادات والنفقات تهدف للتحقيق من حدة التقلبات الاقتصادية على الاقتصاد .

وتمثل أهمية المثبتات بزيادة النفقات الحكومية أليا إثناء الدورة الاقتصادية إذ إن حدوث ذلك يعد (مصدا) للتقلبات في الطلب الكلي . إي إن التامين ضد البطالة مثلا يهدف لتثبيت الدخل المتاح في حالة الركود والانتعاش من خلال الزيادة أو الانخفاض في التحويلات الحكومية وهذا يخفض او يزيد الادخار الحكومي . وان القيام بذلك يوازن الزيادة أو النقص في الدخل الذي يولده البطالة ويكون كمصد للتخفيف من الآثار غير المرغوب فيها اقتصاديا من جانبي الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات)

وتعمل المثبتات التلقائية من خلال تأثيرها في الدورة الاقتصادية وتعد الدورة الاقتصادية من أهم مميزات الاقتصاديات الرأسمالية ومن ابرز أهداف السياسة المالية تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف هذه التقلبات دورات الأعمال وذلك من خلال ما يمكن أن تقوم به المثبتات التلقائية في استقرار الموازنة العامة للبلد .

وان ما يحدث من تغييرات في النفقات والإيرادات الحكومية ترجع أحجامها إلى التغيرات الدورية في الاقتصاد فانه بالإمكان أن يتم التحكم بها ديناميكياً مثلاً بواسطة القانون الضرائب في البلد أو من خلال سياسات وقواعد الإنفاق وهذه يعني انها لا تتطلب أي قرار حكومي جديد إن فرض ضريبة تصاعدية على الدخل تؤدي إلى تقليل اثار الصدمات التي تواجه الدخل من خلال خفض التغيرات التي تحدث في الدخل المتاح والاستهلاك إضافة إلى ما تقوم به الحكومة من إصلاح للنظام الضريبي والذي يحد من تأثير نظام الضرائب على الاستهلاك العائلي عندما يتغلب الدخل قبل فرض الضريبة وبالتالي الدورة الاقتصادية اتجاه السلبية على الإيراد الخاضع للضريبة .

وعليه فان المثبت التلقائي تمثل مزايا الضريبة أو الإنفاق له تأثير على تخفيض هذه التقلبات من الدخل دون الحاجة إلى تغيرات في السياسات الاختيارية أو المنفذة فالنظام المالي يكون مستقرا إذا ما اتصف بالصفات التالية :

1 – ميسر كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية وحسب المناطق الجغرافية إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى مثل الادخار الاستثمار الاقتراض ...الخ

2 – تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها وإدارتها

3 – استمرار القدرة على أداء الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية

محددات فعالية المثبتات التلقائية منها :

1 – الضرائب : إن إتباع سياسة ضريبة صحيحة تعد أداة مهمة لتحقيق الاستقرار كما تعد أداة يمكن إن تستعمل من قبل العديد من صناع السياسة المالية لتقليل التقلبات الناتجة والتشغيل في الأجل القصير

2 – حجم الحكومة : عندما تتعرض البلدان إلى تقلبات اقتصادية فان فعالية المثبت التلقائي يكون اكبر اعتمادا على حجم الحكومة فالبلدان الكبيرة حيث تكون فيها النفقات العامة ثابتة والضرائب عند مستويات دخل محدد سيكون له تأثير اكبر من البلدان الصغيرة على مؤشر الثبات التلقائي إلى إجمالي الناتج المحلي

وعليه فان عدم استخدام المثبتات التلقائية يعرض الاقتصاد إلى تقلبات دورية منتظمة مثلا الزيادة خلال أوقات الكساد والانخفاض خلال أوقات الازدهار

ونرى ضرورة وضع آليات تحافظ على الاستقرار المالي تهدف إلى استقرار الأسعار والتضخم وتقليل الإنفاق وتنويع الإيرادات تؤدي إلى مواجهة التغيرات الاقتصادية

اختيار مثبت ديناميكي يحدد وقت ما تحدده لنسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ويفضل في البلدان النفطية الاعتماد على سعر البرميل النفط بشرط بأسعار اقل من سعر السوق أو المتوقع وحتى في الأزمات.

السلطة الرابعة

٢٠١٦ عام الانجازات

غزوان الظالمي

عام اخر انقضى يوجب علينا مراجعة مستوى العمل والانجاز المتحقق على المستويين الشخصي والمؤسسي من اجل تقييم مستوى الاداء والافادة من الاخطاء والابتكارات التي واكبت احتياجات العمل وفقا للظروف الامنية والاقتصادية التي يمر بها البلد، ومحاولة تصحيح مسار الخطط المعدة للمستقبل، وهذا النوع من الاداء يتطلب دفعة كبيرة من التعاون على مستوى الدوائر والكوادر المهنية العاملة فيها لتجاوز المصاعب والعقبات التي تواجه انجاز الاعمال بشكلها النهائي.

وقد حققت دوائر الوزارة منجزا كبيرا على المستوى الفردي والجماعي، بانت ملامحه في تضافر توجيهات الادارة العليا واستجابة الكوادر المتقدمة لتحقيق الواجبات المكلفة بها على قدر كبير من المسؤولية والحرص والذي حظي باهتمام واشادة كبيرة في الاوساط الشعبية والحكومية في توفير الخدمات للمواطنين وفقا للنهج الاصلاحي العام.

وقد تلمس المواطن مستوى الارتفاع في مستوى اداء وزارة العدل عبر تصدره لتقييمات الاداء الحكومي على المستوى المحلي، والذي انعكس على دور الوزارة متمثلا بالحضور الخارجي للسيد الوزير في المحافل الدولية والتي ساهمت بتعزيز المنجز الامني في محاربة الارهاب، عبر تجريمه وتحقيق اجماع عربي وعالمي على تجريم الارهاب والموافقة على تقديم الدعم الدولي في الحرب على داعش.

هذه المنجزات ما كانت لتتحقق في ظل الازمة المالية وانخفاض مستوى الموازنة لمرصودة للوزارة، لولا وجود إرادة حقيقية للتصدي للمسؤولية بحزم، وساهمت الخطط الإستراتيجية بعيدة المدى والأخرى قريبة المدى المتعلقة باحتياجات الوزارة المستجدة والطارئة، والتي تدخل ضمن مفرداتها الكوادر البشرية للدوائر العدلية والتي حققت نصابها المهني في اداء مهام العمل الموكلة لها وعلى اتم وجه.

ومن التحديات الكبيرة التي اوكلت لوزارة العدل اضافة مهام وزارة حقوق الانسان (الملغاة) اليها، وقد مثلت الوزارة الحكومة في المحافل الدولية وتعاطت بايجابية كبيرة في الجوانب المتعلقة بالتزامات العراق في الاتفاقيات الدولية، وحققت الوزارة منجزا كبيرا في حصول العراق على مقعد في مجلس حقوق الانسان بالأمم المتحدة.

وفي الجانب المتعلق بعودة العراق الى محيطه الاقليمي والعربي، فقد حقق العراق منجزا كبيرا في ترأس وزير العدل د. حيدر الزاملي، لجلسة مجلس الوزراء العرب في دورته الـ(٣٢)، اضافة الى التصويت لترأس العراق لعضوية المكتب التنفيذي في جلسته المقبلة، وقد تحقق للعراق خلال ترأسه لجلسة مجلس الوزراء العدل العرب والتي عقدت مؤخرا في القاهرة، التصويت بالاجماع على مقررات الجلسة والتي يصب القسم الاكبر منها في تجريم الارهاب وتجفيف منابعه الفكرية والمادية والتي من شأنها في حال تطبيقها ان تساهم في القضاء جذريا على الفكر المتطرف والذي يعاني العالم اجمع من نتائجه وفي مقدمتها الاعمال الاهابية التي طالت اغلب دول العالم.

سجن التاجي المركزي يصدر كراس التقرير السنوي

اصدر سجن التاجي المركزي التابع لدائرة الاصلاح العراقية، كراسا خاص بالتقرير السنوي، تضمن ابرز نشاطاته لعام ٢٠١٦.

وقالت دائرة الاصلاح العراقية: ان شعبة العلاقات العامة والإعلام في قسم التاجي المركزي اعدت كراسا خاصا بالتقرير السنوي، تضمن اهم النشاطات والفعاليات والتحصينات الامنية، بالاضافة الى الزيارات الداخلية والخارجية الخاصة بالقسم، مبينة ان الهدف من الكراس تسليط الضوء على تلك النشاطات لتكون حافزا للنهوض بواقع القسم.

واضافت الدائرة: ان الكراس تضمن فعاليات الشعب التابعة للقسم، والمشاريع الخدمية التي تم انجازها، ضمن الخطة السنوية الهادفة الى دعم حركة التنمية في دائرة الاصلاح والاقسام التابعة لها، وبما يتناسب مع متطلبات المرحلة وخطط التقشف والحفاظ على المال العام.

ضمن تسريع إطلاق سراح المنتهية أحكامهم القضائية

وزارة العدل: الإفراج عن (503) نزيل خلال شهر تشرين الثاني لعام 2016

أعلنت دائرة الإصلاح العراقية عن موقفها الشهري الخاص بعدد المطلق سراحهم لشهر تشرين الثاني من العام الحالي 2016.

وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري، ان عدد المفرج عنهم من سجون الوزارة خلال الشهر الماضي بلغ (503) نزيلا من سجون الوزارة في بغداد والمحافظات بينهم (32) من النساء و(471) من الرجال.

واضاف المدير العام: ان دائرة الاصلاح قطعت اشواطا كبيرة في مجال عمليات اطلاق السراح باتخاذها اجراءات جديدة ساهمت في تسريع وتيرة حركة التسفير وتامين النزلاء امام المحاكم، وتطبيقها نظام الارشفة الالكترونية والذي يتيح امكانية تحديد المنتهية احكامهم القضائية من النزلاء ويساهم بحسم ملفاتهم وفقاً للمدة القانونية المحددة لإطلاق السراح.

سبق إن وجه وزير العدل د. حيدر الزاملي، وجه بتقديم موقف شهري عن عدد النزلاء المفرج عنهم إلى وسائل الإعلام، بهدف اطلاع الرأي العام عن استمرار الوزارة بآلية تسريع عمليات الإفراج عن النزلاء المنتهية أحكامهم القضائية.

بالتعاون مع قسم إدارة الجودة والتطوير المؤسسي في وزارة العدل

المعهد القضائي يقيم ورشة عمل خاصة بمفاهيم العمل ضمن معايير تحقيق الجودة

نظم المعهد القضائي، بالتعاون مع قسم إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي التابع لوزارة العدل، ورشة عمل موسعة حول مفاهيم العمل ضمن معايير تحقيق الجودة.

وقال مدير عام المعهد د. رياض حسين: ان الورشة تناولت مفاهيم العمل ضمن معايير تحقيق الجودة والحصول على الاعتماد الاكاديمي والمؤسسي، بالاضافة الى طرح العديد من الرؤى والافكار منها آلية تطبيق معايير الجودة وتقييم الاداء الفردي والمؤسسي وفق المواصفات 9001/ 2015 الايزو.

واضاف المدير العام: ان الورشة شهدت مشاركة مدراء أقسام وشعب المعهد كافة، وافتتحت بمحاضرة ألقاها السيد محمد صباح، طرح فيها أسس ومفاهيم الجودة في مؤسسات الدولة، اغنتها مشاركات الحضور بشرح مفاهيم لمعايير الجودة ومدى الاستفادة من تطبيقها.

وتابع المدير العام: تم خلال الورشة مناقشة (دليل الاعتماد الاكاديمي) المقدم من قبل السيد محمد صباح لفقة، وتوضيح فقراته من خلال الاستفسار حوله من قبل المشاركين وأعضاء قسم الجودة التابع للوزارة والاعضاء الموجودين داخل المعهد القضائي.

من جانبهم عبر المشاركون في الورشة عن إهتمامهم بما تلقوه من معلومات عدوها بالغة الاهمية أسهمت في ترسيخ مفاهيم الجودة والتطوير المؤسسي في أذهانهم معربين عن سعيهم لتطبيقها في أعمالهم الوظيفية.

توجيهات

بسم الله الرحمن الرحيم
(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

١

الى جميع الدوائر العدلية ..

● بهدف الارتقاء بأداء وزارة العدل وتقديم افضل الخدمات للمواطنين الكرام وللحفاظ على حقوقهم ادعوا لتضافر الجهود والتعاون الجاد في اداء مهامكم والالتزام بتطبيق التوجيهات الصادرة من قبلنا وفق ما ياتي :

١-محاربة الفساد والمفسدين اينما وجدوا في الدوائر العدلية.

٢- الاسراع بانجاز معاملات وعدم تاخيرها واحترام السقوف الزمنية المحددة لهذا الغرض

٣- تهيئة مكان لائق ومناسب لاستقبال المواطنين وتجهيزه بوسائل الراحة

٤-منع دخول السلاح الى دوائر هذه الوزارة ومديرتها كافة بغض النظر عن الجهة الحائزة لذلك السلاح

٥-التاكيد على وضع المواظفين باجات تعريفية اثناء الدوام الرسمي

٦- الالتزام باوقات الدوام الرسمي وعدم الخروج الا باذن المسؤول المباشر للموظف

٧-وزير العدل لن يتوانى عن محاسبة كل من يثبت ادانته بقضايا الفساد الاداري والمالي (الابتزاز والرشوة) مهما كانت درجته الوظيفية .

٨- على المدراء العامين ورؤساء المديريات الفرعية في هذه الوزارة بتطبيق التوجيهات وبعكسه سوف يتحمل المخال التبعات القانونية المترتبه على ذلك وفقا لاحكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام المرقم(١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل

٢

● بهدف التواصل مع موظفي الوزارة والاطلاع على ابرز المشاكل والمعوقات التي تواجههم في العمل واستحقاقاتهم الوظيفية نوجه جميع الموظفين بتقديم شكاواهم عبر صناديق شكاوى الموظفين الموزعة في اروقة الوزارة وسيتم الاطلاع عليها شخصيا من قبلنا .

وزير العدل
د.حيدر الزاملي

العدل والمجتمع
امجد الحكيم – مصور فوتغراف
فراس المهداوي – مصور فوتغراف
ثائر الجبوري – محرر
عدنان الكعبي – محرر
احمد عبد الكريم – محرر
مصطفى وليد – محرر
شركة الانس للطباعة والنشر – الطباعة والاخراج الفني
WWW.faecbook/العدل والمجتمع
WWW.moj..gov.iq قسم شؤون المواطنين 07702919261 — 07810622836 shakawe@moj.gov.iq citizens_mog@yahoo.com توزع مجاناً